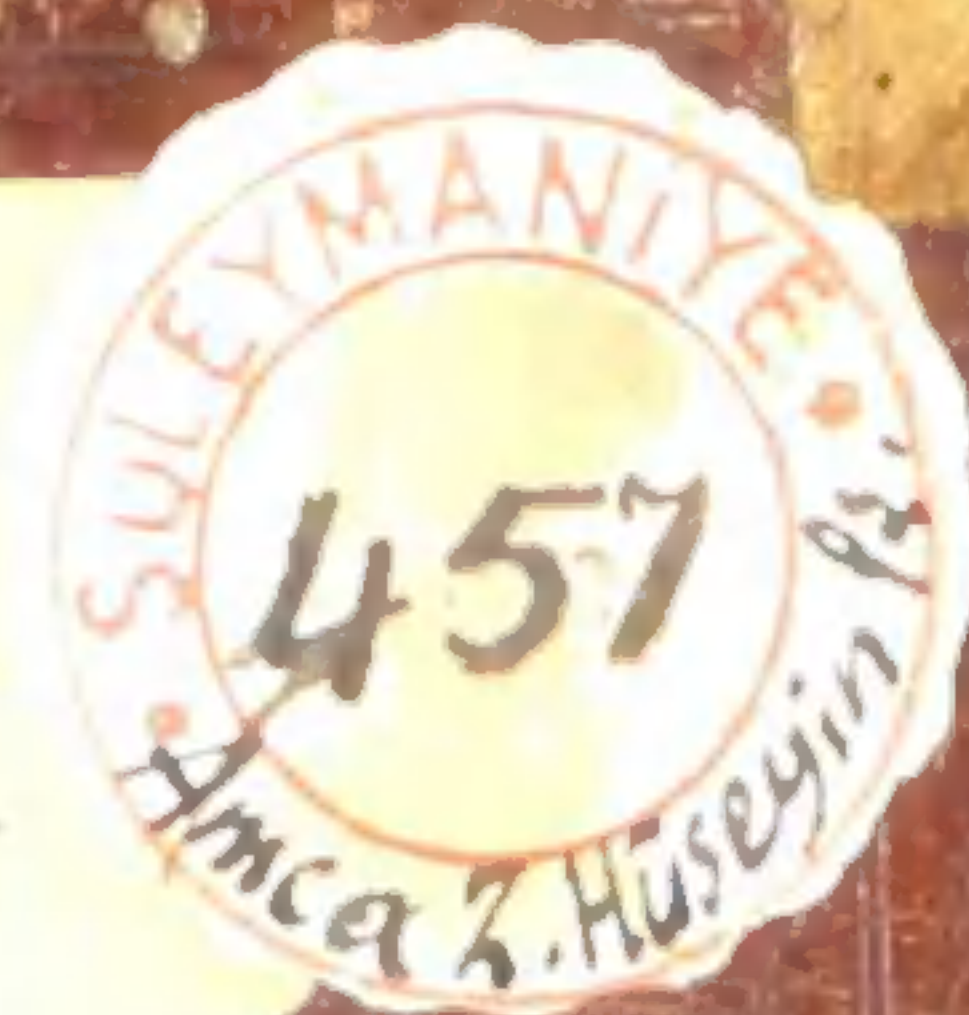
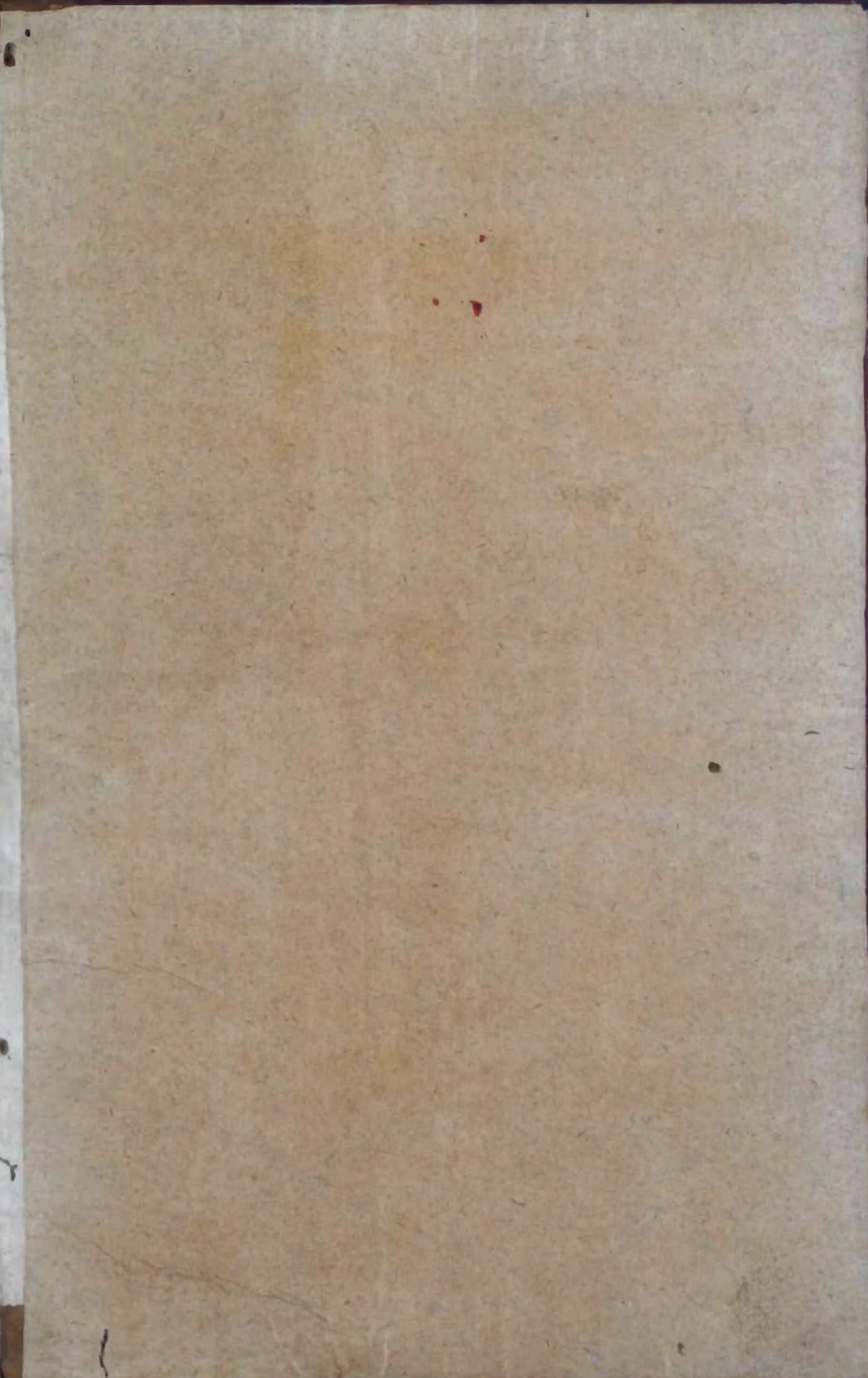
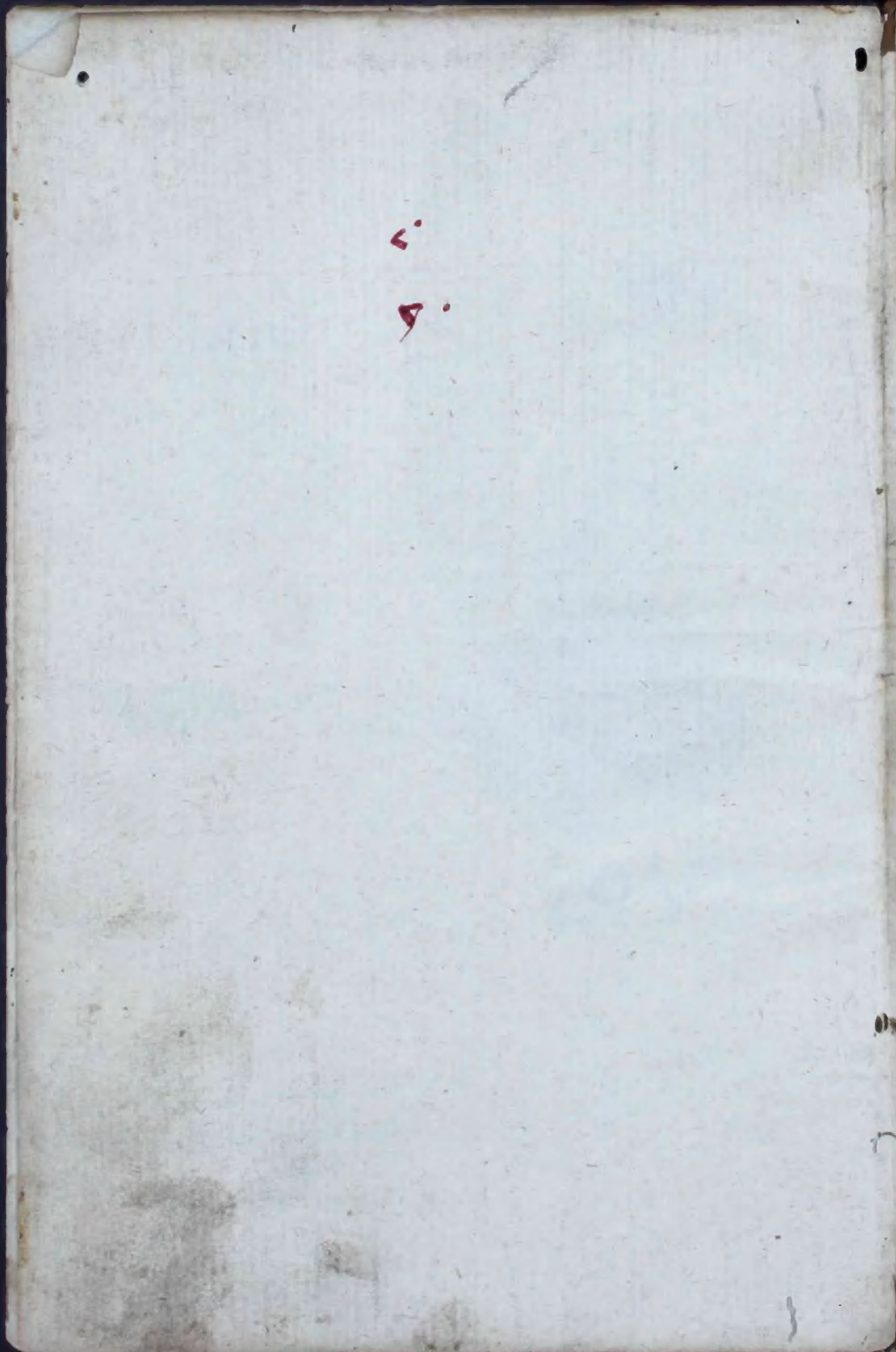


وقاری
مکتبہ المصطفیٰ
بازار قزوین



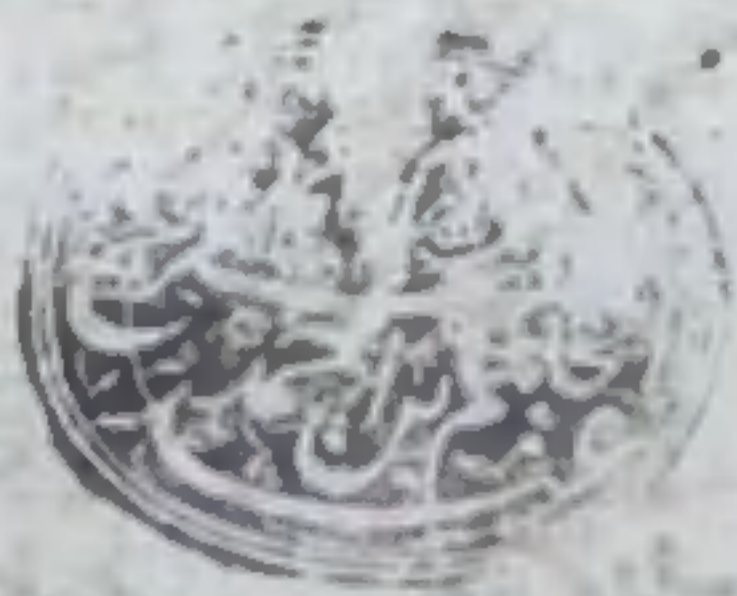


على قفص على الوصفه فاعرف على اس عودى

شرح على قفص
علم قفص

والاكثر على ان هذا الشرح
لعلى قفص

في يومه العشر من شهر ربيع الاول
على عهده



بسم الله
حاشية الكس اللباني على شرح الوصفه
وانضا خواش عليه للسيد على الحرفى انضا
خواش لمعود الشروانى ربه وانضا خواش
لاى البقا بعد هذا ما وقفت عليه
من خواشى الشرح المذكور



٤٥٧

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kism AMCA ZADE
HÜSEYİN PASA

Yeni No 408715

Eski Kayıt No 457

الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز
الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

ای ای ای ای

مجلس اول

[illegible]

والمراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

المراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

الغاية ايضا كذلك لان الحيتين متساويان ودليل اعتبار كل
حيتي فيما اعتبر فيه ايضا فتم الغرض من الغا دون الفعل والعلية
الغاية بالعكس فلا ولا لان اعم من الاخرين مطلقا اذ تمام
يترب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لتأدية واما حمل الفائدة
على ما اشير اليه بهذه الحقيقة لغيره فاذ العبار في نفسها لا تحت
فائدة اما باعتبار اللغوية فظاهر واما باعتبار العرف فلانها مصلحة
تترتب على الجميع ووفها ووافها عن محاتها ويجوز ان يكون
مجازا في الاستناد باعتبار ان تلك العبارات مدخل في حصول
الفائدة تشمل اما خبر خبر او حال او وصفه لفائدة والمراد انها
تشمل اشكال الكل على الاوجه على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه
الترتيب ان ما ذكره في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون
لا فائدة المقصود او لا فائدة ما يتعلق به اذ الخارج منها لا يذكر فيها فان
كان الاول فهو التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق
تعلق السابق باللاحق اترتعلق اللاحق باللاحق باللاحق اتر من
البصيرة فيه فهو المقدمة وان كان تعلق اللاحق بالسابق اتر من
حيث زيادة التوضيح والتكثير فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة
اما فائدة من تقدم بمعنى تقدم والمتمتع وفي الاصطلاح عبارة
كعبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم والمباشرة ظاهرة
لتقدمها في الذكر ولتقدمها الطالب في الشروع في المقاصد

المراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

المراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

المراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

المراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

بالغات وبواسطة والمراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

المراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

المراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

المراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

المراد بالمقدمة هي تلك التي هي في العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هي التي قبل اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كالمركب

من بعض افراده اعني العهد الذهني والحكمة معية من جنس مطلق
 اللفظ ومن الموضوع منه اعني العهد الخارجي وجب ان يحكم قوله
 بوضع على العود اعني الماضي الى المضارع اما كاختصار الصورة
 لشيء غايته اولنا في الوضع بالنظر الى الذات فاذا اعمد هذا فنقول
 اقسام اللفظ الموضوع من حيث الشخص المعنى وعمومه وقصوره
 الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم ابتداء اربعة لان المعنى
 اما شخصي او لا وعلى كل تقديرين فالوضع اما خاص او لا فالاول
 ما يكون موضوعا لشخص باعتبار تعلقه بخصوصه ويسمى
 وضع خاصا لموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد
 ووضع لفظه بآرائه والثاني ما وضع لشخص
 بل عام ويسمى ذلك الوضع وضع عام لموضوع له خاص كاسماء
 الاشارة على ما سيجي وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعديا
 والثالث ما وضع لكل باعتبار تعلقه كذلك على عمومته ويسمى
 هذا الوضع وضع عام لموضوع له عام كما اذا تصورت مفرد الحيوان
 الناطق وصنف لفظ الانسان بآرائه والرابع ما وضع لكل
 باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اختصاصا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كليتها بخلاف العكس والتميز بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

فان كان المراد باللفظ الموضوع هو اللفظ الموضوع في العقل
 واللفظ الموضوع في الخارج
 واللفظ الموضوع في العقل هو الذي لا يتغير
 واللفظ الموضوع في الخارج هو الذي يتغير
 واللفظ الموضوع في العقل هو الذي لا يتغير
 واللفظ الموضوع في الخارج هو الذي يتغير

فان كان المراد باللفظ الموضوع هو اللفظ الموضوع في العقل
 واللفظ الموضوع في الخارج
 واللفظ الموضوع في العقل هو الذي لا يتغير
 واللفظ الموضوع في الخارج هو الذي يتغير

فان كان المراد باللفظ الموضوع هو اللفظ الموضوع في العقل
 واللفظ الموضوع في الخارج
 واللفظ الموضوع في العقل هو الذي لا يتغير
 واللفظ الموضوع في الخارج هو الذي يتغير

تعلق الفرض به فيما هو المقصود الاصل من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى
 الحروف والصبر واسم الاشارة والموصولة والاول وان كان كذلك
 الا انه لما شارك الثاني في الشخص المعنى ففرض له ان يرد بوضع صاحبه
 وقوله بعينه جمل ان يكون صفة كاشفة لشخص وجب ان يكون
 في مقابلة قوله بامر عام ان يرد بوضع اللفظ لشخص باعتبار تعلقه
 بعينه وشخصه وقد بوضع له باعتبار امر عام ان يرد بوضع
 عام وذلك ان الوضع لشخص باعتبار امر عام يتحقق بان يعقل
 امر مشترك بين شخصين ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد
 من هذه الشخصين بخصوصية يرتفع لفظه بآرائه من
 افرادة الشخصية سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في
 الحروف ومن عوارضها كما في المضمرات واسماء الاشارة وذلك
 الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرة واحدة تلك الافراد التي
 المستتب الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعا
 له كما توجه لبعض في الضمائر والموصولات وغيرها وانما غير ذلك
 المتعين الذي هو الموضوع حقيقة بالقول او به بطور ذلك التعيين قبل
 غالبا وانما قيد بالحيثية بقوله بحيث لا يفهم ولا يقاد به الا واحد
 بخصوصية دون التقدير المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ
 هو مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستعمل
 فيه وايضا يفهم هو من فان ذلك لا يلزم المقصود ان الموضوع له

فان كان المراد باللفظ الموضوع هو اللفظ الموضوع في العقل
 واللفظ الموضوع في الخارج
 واللفظ الموضوع في العقل هو الذي لا يتغير
 واللفظ الموضوع في الخارج هو الذي يتغير

فان كان المراد باللفظ الموضوع هو اللفظ الموضوع في العقل
 واللفظ الموضوع في الخارج
 واللفظ الموضوع في العقل هو الذي لا يتغير
 واللفظ الموضوع في الخارج هو الذي يتغير

فان كان المراد باللفظ الموضوع هو اللفظ الموضوع في العقل
 واللفظ الموضوع في الخارج
 واللفظ الموضوع في العقل هو الذي لا يتغير
 واللفظ الموضوع في الخارج هو الذي يتغير

فان كان المراد باللفظ الموضوع هو اللفظ الموضوع في العقل
 واللفظ الموضوع في الخارج
 واللفظ الموضوع في العقل هو الذي لا يتغير
 واللفظ الموضوع في الخارج هو الذي يتغير

والمستعمل فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا لا يكون دون
 القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له قوله دون القدر المشترك
 حال قوله واحد بخصوصه او شيئا من القدر المشترك فانه غير مفاد وغير
 مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال لهذا مثلا ويد
 به الام العام الذي هو مفهوم المتشابه للمفرد المذكور واذا كان كذلك
 فتعقل الوضع ذلك المشترك انه للوضع ووسيلة الحصول
 لا ان المشترك الموضوع له قوله لانه بتقدير الام معطوف على الجنب
 ان فراء فتعقل مصدر وان فراء على صيغة المضارع المجرى من الثلاثي
 المجرى فانه منصوب على الحالية ولا انه عطوف عليه فالوضع كل الموضوع له
 شخص كما قرنا وذلك اللفظ الموضوع لشخص باعتبار
 اعمام مثل اسم الاشارة نحو هذا انما في ذلك الام الكل منزلة
 المتشابه للمعين كما ان التسمية بالحاصل بالبيان انما بق
 فاستعمل فيه ذلك الموضوع لك الشخص فان هذا مثلا موضوع
 مسماه اي معناه المتشابه للشخص ام كل واحد من افراد
 مفهوم المتشابه مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
 انه المراد بالمتشابه اليه مهنه ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتشابه
 اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
 التانيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
 آخر باضافة اليه الفاعل على انه من قبيل الاسماء وسماه 8

المراد بالمتشابه
 هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه

والمستعمل فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا لا يكون دون
 القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له قوله دون القدر المشترك
 حال قوله واحد بخصوصه او شيئا من القدر المشترك فانه غير مفاد وغير
 مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال لهذا مثلا ويد
 به الام العام الذي هو مفهوم المتشابه للمفرد المذكور واذا كان كذلك
 فتعقل الوضع ذلك المشترك انه للوضع ووسيلة الحصول
 لا ان المشترك الموضوع له قوله لانه بتقدير الام معطوف على الجنب
 ان فراء فتعقل مصدر وان فراء على صيغة المضارع المجرى من الثلاثي
 المجرى فانه منصوب على الحالية ولا انه عطوف عليه فالوضع كل الموضوع له
 شخص كما قرنا وذلك اللفظ الموضوع لشخص باعتبار
 اعمام مثل اسم الاشارة نحو هذا انما في ذلك الام الكل منزلة
 المتشابه للمعين كما ان التسمية بالحاصل بالبيان انما بق
 فاستعمل فيه ذلك الموضوع لك الشخص فان هذا مثلا موضوع
 مسماه اي معناه المتشابه للشخص ام كل واحد من افراد
 مفهوم المتشابه مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
 انه المراد بالمتشابه اليه مهنه ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتشابه
 اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
 التانيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
 آخر باضافة اليه الفاعل على انه من قبيل الاسماء وسماه 8

المراد بالمتشابه
 هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه

والمستعمل فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا لا يكون دون
 القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له قوله دون القدر المشترك
 حال قوله واحد بخصوصه او شيئا من القدر المشترك فانه غير مفاد وغير
 مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال لهذا مثلا ويد
 به الام العام الذي هو مفهوم المتشابه للمفرد المذكور واذا كان كذلك
 فتعقل الوضع ذلك المشترك انه للوضع ووسيلة الحصول
 لا ان المشترك الموضوع له قوله لانه بتقدير الام معطوف على الجنب
 ان فراء فتعقل مصدر وان فراء على صيغة المضارع المجرى من الثلاثي
 المجرى فانه منصوب على الحالية ولا انه عطوف عليه فالوضع كل الموضوع له
 شخص كما قرنا وذلك اللفظ الموضوع لشخص باعتبار
 اعمام مثل اسم الاشارة نحو هذا انما في ذلك الام الكل منزلة
 المتشابه للمعين كما ان التسمية بالحاصل بالبيان انما بق
 فاستعمل فيه ذلك الموضوع لك الشخص فان هذا مثلا موضوع
 مسماه اي معناه المتشابه للشخص ام كل واحد من افراد
 مفهوم المتشابه مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
 انه المراد بالمتشابه اليه مهنه ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتشابه
 اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
 التانيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
 آخر باضافة اليه الفاعل على انه من قبيل الاسماء وسماه 8

المراد بالمتشابه
 هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه

والمستعمل فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا لا يكون دون
 القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له قوله دون القدر المشترك
 حال قوله واحد بخصوصه او شيئا من القدر المشترك فانه غير مفاد وغير
 مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال لهذا مثلا ويد
 به الام العام الذي هو مفهوم المتشابه للمفرد المذكور واذا كان كذلك
 فتعقل الوضع ذلك المشترك انه للوضع ووسيلة الحصول
 لا ان المشترك الموضوع له قوله لانه بتقدير الام معطوف على الجنب
 ان فراء فتعقل مصدر وان فراء على صيغة المضارع المجرى من الثلاثي
 المجرى فانه منصوب على الحالية ولا انه عطوف عليه فالوضع كل الموضوع له
 شخص كما قرنا وذلك اللفظ الموضوع لشخص باعتبار
 اعمام مثل اسم الاشارة نحو هذا انما في ذلك الام الكل منزلة
 المتشابه للمعين كما ان التسمية بالحاصل بالبيان انما بق
 فاستعمل فيه ذلك الموضوع لك الشخص فان هذا مثلا موضوع
 مسماه اي معناه المتشابه للشخص ام كل واحد من افراد
 مفهوم المتشابه مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
 انه المراد بالمتشابه اليه مهنه ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتشابه
 اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
 التانيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
 آخر باضافة اليه الفاعل على انه من قبيل الاسماء وسماه 8

بيان له قوله بحيث لا يقبل الشركة تاكيد لا يستفاد من الشخص
 يعني ان مفهوم هذا ما صدق عليه المتشابه اليه الشخص الذي لا يقبل
 الشركة لا مفهومه الذي يقبل الشركة والحاصل ان معنى لفظ هذا كل
 متشابه اليه مفرد غير مشترك لفظا بام عام وهو مفهوم المتشابه للمفرد
 المذكور الصادق على هذا المتشابه اليه الشخص وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت
 على كل رومي بانه ابيض بهذا العنوان فقد لا حظت صفة الشخص
 الروميين من ربه وغيره مما بام عام وهو الروم وحكمت عليه
 بانه ابيض تنبيه لفظ التبيين مستعمل في مقامين احدهما ان يكون
 الحكم المذكور لوجه بهيما والثاني ان يكون معلوما من الكلام المتبع
 وهو هنا الحكم بهيما او في اذا تصور طريقه مع الاستناد يكفي في الجزم
 بالنسبة وليس بذكره استدلالا بترتيب يذكر في صورة الاستدلال
 والبداهيات قد ينسب عليها اشارة لما قد يكون في بعض الاذهان
 الفاصرة من الخفاء ما هو من هذا القبول ام اصدق عليه اللفظ
 الموضوع لشخص باعتبار اندراجها في اعمام لا يقيد الشخص
 الابدية معينة لان وجه افادته الواحد من تلك الشخصات
 بعينه ليس الاوهية له وهو لا يخص بالاستدلال نسبة الوضع
 اليه المستحيا اذ مع الشركة الكل في ذلك لا بد في عادة التعيين
 من امر ينضم اليه يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان
 قيل ما هو من هذا القبول والالفاظ المشتركة سنان في عدم

المراد بالمتشابه
 هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه

المراد بالمتشابه
 هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه

والمستعمل فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا لا يكون دون
 القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له قوله دون القدر المشترك
 حال قوله واحد بخصوصه او شيئا من القدر المشترك فانه غير مفاد وغير
 مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال لهذا مثلا ويد
 به الام العام الذي هو مفهوم المتشابه للمفرد المذكور واذا كان كذلك
 فتعقل الوضع ذلك المشترك انه للوضع ووسيلة الحصول
 لا ان المشترك الموضوع له قوله لانه بتقدير الام معطوف على الجنب
 ان فراء فتعقل مصدر وان فراء على صيغة المضارع المجرى من الثلاثي
 المجرى فانه منصوب على الحالية ولا انه عطوف عليه فالوضع كل الموضوع له
 شخص كما قرنا وذلك اللفظ الموضوع لشخص باعتبار
 اعمام مثل اسم الاشارة نحو هذا انما في ذلك الام الكل منزلة
 المتشابه للمعين كما ان التسمية بالحاصل بالبيان انما بق
 فاستعمل فيه ذلك الموضوع لك الشخص فان هذا مثلا موضوع
 مسماه اي معناه المتشابه للشخص ام كل واحد من افراد
 مفهوم المتشابه مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
 انه المراد بالمتشابه اليه مهنه ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتشابه
 اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
 التانيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
 آخر باضافة اليه الفاعل على انه من قبيل الاسماء وسماه 8

المراد بالمتشابه
 هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه
 الذي هو مفهوم المتشابه

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة وتعد المعنى الموضوع له في ان
بنيها قلنا الفرق لزوم التعيين في المعنى وعدمه ووحدة الموضوع وتعدد
فان قلت اللفظ كسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة
دون المعنى المجازي على ما هو المتورك كيف حكمت بالا حياج قلنا
المراد بما ذكره هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفى في صحة استعماله
في معناه كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة لمجرد
الاستعمال المجازي فانه يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك لتصرف
عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه فاحياج
القرينة فيما نحن فيه وفي المشتركة ليدفع احد المعاني الحقيقية وفهم
المراد للاستعمال ولا فرغ من المقدمة شرح المقصود فقال
التقسيم مبتدأ او خبر على امر والمخبر هو المذكور ومعنى التقسيم
هو ضم قدين او اكثر الى عام ليعبر بذلك العام بانضمام كل قيد
فما مبينا للقسمة الا فراد غير مباين له باعتبار شيئا في القيد
او تخالفها لفظا والمبتدأ كسب العرف هو اعتبار التباين
وما نحن فيه من ذلك القيد وحاصله مجمل تقسيم اللفظ باعتبار
مدلوله او الى قسمين ما مدلوله كلي وما مدلوله مشخص وتقسيم
القسم الاول الى اسمين مصدر والى مشتق وفعل والثاني
تقسيم الثاني الى العلم والحد والفهم واسم الإشارة والموصولة
على وجه ينضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها من غير الاقدام

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

اللفظ الموضوع له في المعنى الموضوع له فان كان اللفظ في العقل من حيث
مدلوله فيه بغير هذه العبارة ومن حيث انهما في مطلقا معنويا
ومن حيث انهما مع بانفهام غير مدلوله من معنى ومن حيث وضع
اللفظ بازانة موضوعا له ومن حيث التقيد به من اللفظ افادة معنى
اما كلي وشخص لان مدلوله ان يمتنع من فرض صدق وكل على تقدير
فالمشتركة وليس في انيا فبقيا ولا يمتنع لذلك هو كلي فكل
هذا التقسيم فاسد لان الالف واللام في اللفظ ههنا الاستغراق
فمعناه في كل لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله كلي او مشخص ولا شك
ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى فتقول مورد القسمة هو اللفظ
وكل لفظ كذلك فمدلوله ما كلي و مشخص فمورد القسمة اما من القسم
الا والاول من الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني
لا يشمل الاول قلنا معنى قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان كل فرد من
افراد ه متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال
فمورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس مفهوم اللفظ
وما قبله اشار الى المقام من ان لانقسام الى اقسام لازم
للمقسم والمقسم لازم لاقسام ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم انقسام
الى اقسام لكل منها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى مقابل
وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كاشارة فاجواب عن ان الانقسام
المذكور لازم للمقسم كسب وجوده الذهني والمقسم لازم لالف لا من

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم
على الهدى

تلك الحشية بل من حيث حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم
ان يكون لازما له ووجه باعتبار آخر كالحكمة اللازمة لمفهوم الحيوان
اللازم له لا يثبت الا بالادراك اللفظي الذي مدلوله كل الامارات
اي اما مدلوله ذات او يقال بالتجوز بطلاق اسم الذات واكثر
على ما يدل عليه من اللفظ في يستقيم قوله وهو اسم جنس كرجل
او حدث وهو المصدر انما في المصدر عن اسم الجنس يستقيم
التقسيم الى الفعل والمشتق عليه فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كل
الامارات بالذات اي بالذات لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره
منسوبا احدهما الى الاخر وبالحدث امر قائم بغيره يعبر عنه بالغاكية
بما اخره والاولون كالضرب او ثاؤونون كالقفل يخرج معنى
السواد والياض لعدم التعبير ومعنى الجدية والمنوال عدم القيام
بالغير ومعناه اقتصاص الناعت بالمنعوت او التبعية
في التجزئة لا اتحاد في الاشارة الى كنهية كنهية كنهية
او العقلية كنهية الجواهر ولما كان اعتبار التركيب بينهما من
غير اعتبار النسبة لا يفيد اقتصاص ذلك التركيب ما اعتبر فيه مع الطرفين
نسبة فغيره بقوله او نسبة بينهما لانها السبب في وضع اللفظ
بازاء ذلك التركيب وذلك اي النسبة والتذكير باعتبار المذكور
او المركب المشتمل عليها اما ان يعبر نسبة من طرف الذات

اللفظ الذي مدلوله كل الامارات
اي اما مدلوله ذات او يقال بالتجوز بطلاق اسم الذات واكثر
على ما يدل عليه من اللفظ في يستقيم قوله وهو اسم جنس كرجل
او حدث وهو المصدر انما في المصدر عن اسم الجنس يستقيم
التقسيم الى الفعل والمشتق عليه فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كل
الامارات بالذات اي بالذات لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره
منسوبا احدهما الى الاخر وبالحدث امر قائم بغيره يعبر عنه بالغاكية
بما اخره والاولون كالضرب او ثاؤونون كالقفل يخرج معنى
السواد والياض لعدم التعبير ومعنى الجدية والمنوال عدم القيام
بالغير ومعناه اقتصاص الناعت بالمنعوت او التبعية
في التجزئة لا اتحاد في الاشارة الى كنهية كنهية كنهية
او العقلية كنهية الجواهر ولما كان اعتبار التركيب بينهما من
غير اعتبار النسبة لا يفيد اقتصاص ذلك التركيب ما اعتبر فيه مع الطرفين
نسبة فغيره بقوله او نسبة بينهما لانها السبب في وضع اللفظ
بازاء ذلك التركيب وذلك اي النسبة والتذكير باعتبار المذكور
او المركب المشتمل عليها اما ان يعبر نسبة من طرف الذات

وهو من اعتبار النسبة من
طرف الذات هو الذات
تقصود بيان احوالها
مما لا يخلو
وهو الذات
وهو الذات
وهو الذات

وهو الفعل فان قيل المراد من الذات غير الحدث وحده كما هو
تساؤل القسم الثاني قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث
لا بالحدث الا على لفظ غير فلا اشكال في وانقسام الى اربعة
استواء وان كان مرددا بين النقي والاثبات بحسب الما ارجعا
الى تقسيمات ثلثة فلا يضر اسما القسم الاخير واحتمال انقسام
بعض الاقسام الى اقسام مندرجة تحتها لا يمنع الاختصار كالفعل
والمشتق فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما ان يعبر فيه
قيام ذلك الحدث به من حيث الحدث وهو اسم الفاعل والنبوت
وهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه
لحصوله وهو اسم الآلة او مكان وقوعه وهو ظرف المكان او زمانا له
وهو ظرف الزمان او يعبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره
وهو التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والمضارع والمستقبل وباعتبار الطلب الى امر وغيره الثاني
اي اللفظ الموضوع لمعنى شخص فالوضع اي وضع اللفظ لذلك
الشخص اما شخص ايضا بان يكون الموضوع له شخصا
واحد الوهظ بخصوصه اي بما يعينه او كل امر عام بان يكون
الموضوع له كلاما من شخصات لو هظت اجمالا بامر عام كليها
صدقا والاول اي اللفظ الموضوع لمعنى شخص وصدقا خاصا
العلم اي الشخص واما العلم اجنس فخارج عن مورد القسمة

وهو المشتق او يعبر فيه
بما اخره والاولون كالضرب
او ثاؤونون كالقفل يخرج
معنى السواد والياض لعدم
التعبير ومعنى الجدية والمنوال
عدم القيام بالغير ومعناه
اقتصاص الناعت بالمنعوت
او التبعية في التجزئة لا اتحاد
في الاشارة الى كنهية كنهية
كنهية او العقلية كنهية الجواهر
ولما كان اعتبار التركيب
بينهما من غير اعتبار النسبة
لا يفيد اقتصاص ذلك التركيب
ما اعتبر فيه مع الطرفين
نسبة فغيره بقوله او نسبة
بينهما لانها السبب في وضع
اللفظ بازاء ذلك التركيب
ولذلك اي النسبة والتذكير
باعتبار المذكور او المركب
المشتمل عليها اما ان يعبر
نسبة من طرف الذات

وهو من اعتبار النسبة من
طرف الذات هو الذات
تقصود بيان احوالها
مما لا يخلو
وهو الذات
وهو الذات
وهو الذات

وهو المشتق او يعبر فيه
بما اخره والاولون كالضرب
او ثاؤونون كالقفل يخرج
معنى السواد والياض لعدم
التعبير ومعنى الجدية والمنوال
عدم القيام بالغير ومعناه
اقتصاص الناعت بالمنعوت
او التبعية في التجزئة لا اتحاد
في الاشارة الى كنهية كنهية
كنهية او العقلية كنهية الجواهر
ولما كان اعتبار التركيب
بينهما من غير اعتبار النسبة
لا يفيد اقتصاص ذلك التركيب
ما اعتبر فيه مع الطرفين
نسبة فغيره بقوله او نسبة
بينهما لانها السبب في وضع
اللفظ بازاء ذلك التركيب
ولذلك اي النسبة والتذكير
باعتبار المذكور او المركب
المشتمل عليها اما ان يعبر
نسبة من طرف الذات

وهو المشتق او يعبر فيه
بما اخره والاولون كالضرب
او ثاؤونون كالقفل يخرج
معنى السواد والياض لعدم
التعبير ومعنى الجدية والمنوال
عدم القيام بالغير ومعناه
اقتصاص الناعت بالمنعوت
او التبعية في التجزئة لا اتحاد
في الاشارة الى كنهية كنهية
كنهية او العقلية كنهية الجواهر
ولما كان اعتبار التركيب
بينهما من غير اعتبار النسبة
لا يفيد اقتصاص ذلك التركيب
ما اعتبر فيه مع الطرفين
نسبة فغيره بقوله او نسبة
بينهما لانها السبب في وضع
اللفظ بازاء ذلك التركيب
ولذلك اي النسبة والتذكير
باعتبار المذكور او المركب
المشتمل عليها اما ان يعبر
نسبة من طرف الذات

اذ معناه كل واحد من لغات الموضوع المستخرج من معانها قسام
 اربعة احواف الضمير والاشارة والموصول وجه كنه في هذه
 الاقسام ان مدلولها ان يكون معنى في غيره اصالا في متعلقه
 يتعين بانضمام ذلك الغير اليه بمعنى انه لا يحصل في ذهن ولا في
 الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتعلق بتعلقه هو
 احواف اولها يكون كذلك ان يكون معنى حاصل في نفس متعلقه
 بدون انضمام اليه واذا عرفت ان الالفاظ الموضوعية المستحصلة
 وصفها عامات خارج حين استعمالها القرينة لا فائدة التعيين
 فالقرينة ان كانت في الخطاب بعين الخطاب فينبغي ان يكون
 والغائب فالضمير كانا و انت وهو فان بالضمير اشارة للمعنيين
 منها القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر
 وان كانت تلك القرينة في غيره اشارة في الخطاب فاما حصة
 بان يث الى المراد به ذلك اللفظ بعضه من الاعضاء المحسوسة
 وهو اسم الاشارة كذا او ذلك فان المعنيين لما يرد منهما المعنى
 المعين انما هو هذه او عقليته بان يث الى المراد باللفظ الذي
 هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه نسبة مضمون جملة اليه
 معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو اليه وهو الموصول
 كالذي والقي فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون
 صلته المعلوم قبل اقتراحها بالمعهود لهما كقولك لمن سمع انه

انما هو هذه او عقليته بان يث الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه نسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو اليه وهو الموصول كالذي والقي فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته المعلوم قبل اقتراحها بالمعهود لهما كقولك لمن سمع انه

انما هو هذه او عقليته بان يث الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه نسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو اليه وهو الموصول كالذي والقي فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته المعلوم قبل اقتراحها بالمعهود لهما كقولك لمن سمع انه

انما هو هذه او عقليته بان يث الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه نسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو اليه وهو الموصول كالذي والقي فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته المعلوم قبل اقتراحها بالمعهود لهما كقولك لمن سمع انه

انما هو هذه او عقليته بان يث الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه نسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو اليه وهو الموصول كالذي والقي فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته المعلوم قبل اقتراحها بالمعهود لهما كقولك لمن سمع انه

انما هو هذه او عقليته بان يث الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه نسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو اليه وهو الموصول كالذي والقي فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته المعلوم قبل اقتراحها بالمعهود لهما كقولك لمن سمع انه

جاء واحد من بغداد الذي جاء من بغداد رجل فاضل مشير
 انت نسبة مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند المخاطب
 باعتبار تعينه عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا
 بانضمام امر خارجي مع تلك النسبة كالحضار مضمون الصلة
 مثلا فيما اشير اليه بهذه النسبة كما سيجي تحقيقه ولما قل ان
 يقول كوك كوك وضمير المتكلم والمخاطب موضوعا للموضوع
 ظاهر واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم كلي ولفظ هذا قد يرد
 الى الجنس وكذا ان ذكر مثلا يرد به كل قد اوجب عن الاشارة
 الى الجنس بانها مبنية على جعله بمنزلة الشخص المتكلم به وكذا
 في الموصول واما ضمير الغائب فالظاهر ان لفظه هو موضوع للخطاب
 المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذكور سواء كانت جارية
 حقيقة او اضافية كما يجي تحقيقه واعتراض بان هذه القسمة
 قسم اللفظ الموضوع لموضوع صناعي تلك الاقسام الاربعة
 غير حاصلة لجواز ان يكون هو اللفظ وضع بامر عام لكل من افراد
 المشخصة ولم يكن قرينة احدي الثلث المذكورة كاسما حروف
 المباني كالالف والباء وكذا اللفظ التعيين واسم المكتبة كالكافية
 والاف في واما كان الاقسام ثلث في شئ وتماز في شئ
 او اراد ان يث الى ما به الاستدراك وما به الامتناع فوضع الخاتمة
 لاجل هذا وقال الخاتمة تشمل الظاهر ان يقول وتشمل
 بالعطف لتكون مبتدأ محذوف اجزاء هذه التي تذكرها

انما هو هذه او عقليته بان يث الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه نسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو اليه وهو الموصول كالذي والقي فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته المعلوم قبل اقتراحها بالمعهود لهما كقولك لمن سمع انه

انما هو هذه او عقليته بان يث الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعينه نسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انما هو اليه وهو الموصول كالذي والقي فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صلته المعلوم قبل اقتراحها بالمعهود لهما كقولك لمن سمع انه

هذا هو المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد

هذا هو المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد

وبالحسن ويحتمل ان يكون شتملا عاما من المبتدأ او من ضميره
ولا يحتاج الى نواضع بقاء النظام قوله على تنبيهات يحتمل
ان يراد بها الالفاظ التي تحتمل على كل منها ويحتمل ان يراد بها
المعاني لتكون الالفاظ مستقلة عليها احتمال النظر
على النظر وفيها يلزم احتمال الشيء على نفسه ولما كان ما فيها من
الاحكام على ما تقدم اطلق التنبيهات على قوله الاول التنبيه
الاول الثلاثة اسم الضمير واسم الاشارة والموصول مشترك
في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها يعني معاني هذه الثلاثة
مترتبة بان كل منها يتلوه معنى في نفسه ملحوظا قصد استقلال
بالمفهومية وصالح للحكم عليه به وان كانت تلك المدلولات
محصلة بالغير اي ليس كل من تلك المدلولات متحصلا في العقل
بحسب نفسه مما وضع بارادة الا بالنظام قرينة اليها من اخطاب
والاشارة او عقلا في اسماء اي اذا كان معانيها تتلوه
مستقلة بالمفهومية في اسماء لان الاسم يكون تام مفهوما
كذلك التنبيه الثاني الاشارة العقلية لا تفيد التشخيص
الى الفرق بين الموصول وبين الضمير واسم الاشارة بان الموصول
مع القرينة التي هي الصلة لا تفيد الجزئية فان تقييد الكل بالكل
لا تفيد الجزئية اما كون التقييد كلياً نظراً الى ان مجرد الصلة
لا يدل الا على انتساب مضمون الجملة الى ذات من غير تعيين

هذا هو المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد

هذا هو المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد

هذا هو المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد

واما اعتبار كلية المقيد من حيث هو المقيد مستحق على ما قررنا
ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده عين الاطلاق ليس
الا لام للذات لا لملاحظة المستحق ولا شك كل مقيد يكون
الصلة الزميمة كل ايضا فلا يفهم مع ذلك القرينة اسم مستحقا
بجناح قرينة اخطاب وحس فان كلا منهما يفيد التشخيص
اسم ما يمنع فيه الشك فذلك كانا اسم الضمير واسم الاشارة
في اثنين وهذا الموصول كلياً وفيه جرت ذالموصول موضوع
للمشخص على ما حقق وعدم فهم اسم المعين لا يوجب الكلية اللهم
الا ان يقال المراد ان الموصول كلياً نظراً الى فهم اسم من مجرد
قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن الاختصاص الخارجي
لا على ان الموصول كالحقيقة والا فلا يستقيم كلامه اذا التزمه المقيد
للمشخص المحتاج اليها الاستعمال ان اعتبرنا فافزون وان لم
يعتبر فافزون ايضا لعدم افادة الجزئية في الكل لكن لما كان المعبر
لا على ان الموصول كلياً ظاهر من القرينة هو مضمون الصلة
حكوا بان قرينة الموصول من الصلة والاشارة العقلية
المفهومة منها والمص من هذه التفرقة على ذلك التنبيه
الثالث علمت من هذا ان ما سبق في مباحث التقييد
الفرق بين العلم والمفهوم حيث صرح بخصوص المفهوم
والوضع في العلم وتعدد المعنى وعموم الوضع في المفهوم علمت ايضا

هذا هو المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد

هذا هو المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد

هذا هو المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد
لا يخلو من كونه المقيد من حيث هو المقيد

وتقسيم الحزب ليها دون اقسام الاشارة كما فعله بعض
 ظنا ان سبب على الظن ان ذلك اسم الاشارة موضوع
 لاحكام انما يتبعين بقية الاشارة احسنة في استحقاق
 في معين دون اصل الوضع ومدلول الصنعة يتعين بالوضع
 الاخر هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما قرمن ان التعيين فيه
 ايضا وضعي كالعلم والمضمون دون اسم الاشارة حال من
 صير اليها امر مجازين اياه حيث لم يشمله التقسيم وقوله
 ظنا مغرور للتقسيم بتبني الرابع تبين لك هذا التقسيم
 المذكور ان معنى قول النحاة الحروف بدل على معنى في غيره انه لا يتصل
 بالمفردية بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات بل يكون
 ملحوظا بتعاقبها في وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا يوضح
 غاية الا فضل الابهامية مقدمة فنقد ان المعاني قد تكون
 ملحوظة قصدا وبالذات ويكون ملحوظة بتعاقبها مقصودة بذاتها
 بل على انها الاله لملاحظة غيرهما ومرتات مشاهدة ماسواها
 وهي بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصاحبة
 لان حكم عليها وبها وبالا اعتبار الثاني غير مستقلة وغير صاحبة
 الحكم عليها وبها واستوفى ذلك من قولك قام زيد وقوله
 نسبة القيام الى زيد فانت في الحاليتين مذكر نسبة
 القيام اليه لكنها في الحالة الاولى مذكر نسبة حيث انها حالة
 بين زيد والقيام والالتفات اليها فكانها مرتاة مشاهدة فيهما

في قوله الوضع
 المقصود به هو
 الخطاب

حيث قال في
 انما في مدلول
 المقصود به هو
 ذلك المعنى

بمعنى في غيره
 كقولهم في غيره
 كقولهم في غيره

بمعنى في غيره
 كقولهم في غيره
 كقولهم في غيره

والله

ولذلك لا يمكن ان يحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات
 ومذكر نسبة بالقصد يمكن ان يحكم عليها باحكامها من بالنسب
 والاضافات فهي على الاول مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة
 بها وهذه الحما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار
 وقد يكون مبصرا بتعاقبها في الاله لا بصرا غيره كالمرة فانك اذا نظرت
 اليها وشاهدت ما رسمت من الصورة فان قصدت الى مشاهدة
 الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصدا
 بل بتعاقبها لا يمكن ان يحكم عليها او بها كما يمكن للصورة وان قصدت
 الى مشاهدة المرآة نفسها يكون صاحبة لان حكم عليها او بها
 ويكون الصورة في مبصرة بتعاقبها يحكم عليها او بها فتنسب اليها
 في مذكراتها كنسبة البصر اليها وانما اذا تم هذا فنقول
 معنى الابداع معنى لتعلق غيره كالسبب مثلا فذلك المعنى اذا
 لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
 صالحا لان حكم عليه كما تقول الابداع معنى اضافي وبها تقول
 ما يبعث عنه معنى الابداع ويلزم ادراك متعلقة بتعاقبها بالعرض
 اجمالا وهو هذا الاعتبار مدلول اللفظ الابداع وذلك بعد ملاحظة
 على هذا الوجه ان تقبده بمتعلق مخصوص فتقول ابدع كبرى
 في البصرة ولا يجوز ذلك عن الاستقلال او اذا لاحظ العقل
 من حيث انه حالة بين السبب والبصرة وجعله له لمحة حالها

في قوله الوضع
 المقصود به هو
 الخطاب

في قوله الوضع
 المقصود به هو
 الخطاب

في قوله الوضع
 المقصود به هو
 الخطاب

في قوله الوضع
 المقصود به هو
 الخطاب

كل منها نحو كلمة اتباعا و وضع لفظة من له اسرها و فتن
على هذا سائر احرف جند و الاسم والفعل فان معنى
الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان تمام معناه
غير

والبيعة لمن ضل الطريق
مستغفرين وطرقتهم الى ان يلقوا طرقتهم وبعث الله
الانبياء في كل امة ليخرجوا من الضلال الى الهدى
فانما الضلالين الذين ضلوا عن طرقتهم
الذين ضلوا عن طرقتهم

وہاں سے آکر اپنے گھر پہنچا۔

[illegible]

وكتب ان يجاب عنه بانها كانت الدنيا
تبقى هكذا على يد اول الصفات بغير العاطفة بالانابة
وكون الاعمال فتدبر فان هذا هو وجه العمل بالانابة
الا ان ذلك الاستعداد في غير انابة لا يوجب لزوم
الاذعان القاصرة فتدبر على ما العالين اذ كل

فأما تلك النسبة بخلاف الصفة فإن النسبة المعبرة فيها نسبة تقييدية
غير تامة لا يقتضي انفرد المعنى عن غيره وعدم ارتباطها به ولا تكون
هي أيضا مقصودة بالأفادة من العبارة فلهذا أجاز أن يلاحظ
جانب الذات تارة فيجعل حكوما عليها وتارة جانب الوصف ويجعل
حكوما بها وأما النسبة فيها فلا يجعل حكوما عليها ولا يراها فان قلت
ما ذكرته من أن جميع الفعل وقاعده لا يصلح أن يكون حكوما به ينافي
ما ذكره النجاة من أن المستند في قولنا زيد قام أبوه هو الجملة الفعلية
أجيب بأن المقصود منها أن الحكم بان أحد الحكمين بان أباه زيد قائم
والثاني الحكم بان زيد قائم الأب ولا شك أن هذين الحكمين
ليس بمفهومين صريحا من هذا الكلام بل المقصود أن أصل أحدهما
والآخر مفهوم التمرر ما كان المقصود هو لا وفريد في هذا الكلام
باعتبار مفهوم الصريح غير حكوم عليه ولا به بل هو تعيين المحكوم عليه
وإن كان المقصود الثاني فالمستند هو القيام المقيد بالأثر
أنك لو قلت قام أبو زيد وأوقعت النسبة بينهما لم ترتبط
بغيره أصلا فلو كان معنى قام أبوه أيضا كذلك لم يرتبط بزيد
ولم يقع خبر عنه ومن ثم تشيخ النجاة يقولون قام أبوه جملة
وليس بكلام لتجوده عن إيقاع النسبة بين طرفيها بقرينة
ذكر زيد وإيراد الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل
وجوده مع الإيقاع التنبه الخامس قد عرفت مما سبق

فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم
فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم

فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم
فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم

فأما تلك النسبة بخلاف الصفة فإن النسبة المعبرة فيها نسبة تقييدية
غير تامة لا يقتضي انفرد المعنى عن غيره وعدم ارتباطها به ولا تكون
هي أيضا مقصودة بالأفادة من العبارة فلهذا أجاز أن يلاحظ
جانب الذات تارة فيجعل حكوما عليها وتارة جانب الوصف ويجعل
حكوما بها وأما النسبة فيها فلا يجعل حكوما عليها ولا يراها فان قلت
ما ذكرته من أن جميع الفعل وقاعده لا يصلح أن يكون حكوما به ينافي
ما ذكره النجاة من أن المستند في قولنا زيد قام أبوه هو الجملة الفعلية
أجيب بأن المقصود منها أن الحكم بان أحد الحكمين بان أباه زيد قائم
والثاني الحكم بان زيد قائم الأب ولا شك أن هذين الحكمين
ليس بمفهومين صريحا من هذا الكلام بل المقصود أن أصل أحدهما
والآخر مفهوم التمرر ما كان المقصود هو لا وفريد في هذا الكلام
باعتبار مفهوم الصريح غير حكوم عليه ولا به بل هو تعيين المحكوم عليه
وإن كان المقصود الثاني فالمستند هو القيام المقيد بالأثر
أنك لو قلت قام أبو زيد وأوقعت النسبة بينهما لم ترتبط
بغيره أصلا فلو كان معنى قام أبوه أيضا كذلك لم يرتبط بزيد
ولم يقع خبر عنه ومن ثم تشيخ النجاة يقولون قام أبوه جملة
وليس بكلام لتجوده عن إيقاع النسبة بين طرفيها بقرينة
ذكر زيد وإيراد الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل
وجوده مع الإيقاع التنبه الخامس قد عرفت مما سبق

فأما تلك النسبة بخلاف الصفة فإن النسبة المعبرة فيها نسبة تقييدية
غير تامة لا يقتضي انفرد المعنى عن غيره وعدم ارتباطها به ولا تكون
هي أيضا مقصودة بالأفادة من العبارة فلهذا أجاز أن يلاحظ
جانب الذات تارة فيجعل حكوما عليها وتارة جانب الوصف ويجعل
حكوما بها وأما النسبة فيها فلا يجعل حكوما عليها ولا يراها فان قلت
ما ذكرته من أن جميع الفعل وقاعده لا يصلح أن يكون حكوما به ينافي
ما ذكره النجاة من أن المستند في قولنا زيد قام أبوه هو الجملة الفعلية
أجيب بأن المقصود منها أن الحكم بان أحد الحكمين بان أباه زيد قائم
والثاني الحكم بان زيد قائم الأب ولا شك أن هذين الحكمين
ليس بمفهومين صريحا من هذا الكلام بل المقصود أن أصل أحدهما
والآخر مفهوم التمرر ما كان المقصود هو لا وفريد في هذا الكلام
باعتبار مفهوم الصريح غير حكوم عليه ولا به بل هو تعيين المحكوم عليه
وإن كان المقصود الثاني فالمستند هو القيام المقيد بالأثر
أنك لو قلت قام أبو زيد وأوقعت النسبة بينهما لم ترتبط
بغيره أصلا فلو كان معنى قام أبوه أيضا كذلك لم يرتبط بزيد
ولم يقع خبر عنه ومن ثم تشيخ النجاة يقولون قام أبوه جملة
وليس بكلام لتجوده عن إيقاع النسبة بين طرفيها بقرينة
ذكر زيد وإيراد الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل
وجوده مع الإيقاع التنبه الخامس قد عرفت مما سبق

فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم
فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم

فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم
فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم

فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم
فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم

فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم
فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم

فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم
فإن قيل قد يقال في قوله قام أبوه هو الجملة الفعلية
أن المقصود هو قيام الأب بزيد قائم

المؤمنين من المؤمنين
الذين هموا الذين
يكونون الى الله حافظين
وهم في ذلك يومئذ
في الجنة

بل لغز لا يثبت في الغزير لكل منهما بل لا يثبتان شي أصلا اذا
كان متعلقين في معانيهما وانما قيدناهما بالاشتغال لئلا ينتقض
بقولهم ضرب فعل مضارع ومن حرف جر فان الالفاظ كلها من حيث
انفسها امر مطلقا فيها النظر عن ارادة معانيها الموصوفة بها
متساوية الالفاظ في صحة الحكم عليها وبها ومنهم من قال ضرب من مثله
في تلك الصورة اسما باعتبار دعوى وضع الالفاظ للموصوفة لمعانيها
لا نفسها ايضا ضمن ذلك الوضع وجبت لادليل لهم على تلك
الدعوى لاذ اللفظ وارادة نفسه لزم عليهم دعوى وضع الكلمات
في مثل قولهم صبق محل او ثلثة ا حرف ولا يقدم عليها العاقل فحصل
عن الفاضل ولما لم ينعزل في قولك لا يكون آمنوا قوله تعالى واذا قبل
لم اسما لا متغايرا وضعه ولا فعلا لان المراد باللفظ فلا يصدر
قول النجاشي ولا ياتي الكلام الا في اسمين او في فعل واسم والجواب
ان المراد بقولهم ولا ياتي الخ انه لا ياتي الا في اسمين حقيقة او ما
مقامهما وآمنوا من حيث ارادة نفس اللفظ به كالكسب مستقل
بالمفهومية ولا بد من اعتباره في التأويل على هذا التقدير لئلا يشك
في هذا المحرر تعريف المبتدأ والكلام اللهم الا ان يقال ان
ذلك المحرر تلك التعريفات منبئية على اعتبارها هو الشايع في
الاستعمالات لا على اعتبار النواذر واذا كان معنى الحرف والفعل
لذلك فامتنع اخبر منها التنبية القاسح الفاعل مدلوله كل

[illegible]

مجلسه در روز شنبه شانزدهم ماه رجب
در محفل حضرت آقا محمد باقر علیه السلام
از طرفی که از طرف ایشان است

ان وتجد الرض المستر بارك
 بوضعه
 فوضعه انما لا موضع له فانها ايضا ضنة
 ذلك الوضع انما هو ان يضع الضنة في مكان
 كما نرى في البيت فقل ان الرض في البيت
 موضع حيثما يقع الرض في البيت
 معانيه انما هو ان يضع الضنة في البيت
 على كونها على الرض في البيت
 فانه على الرض في البيت
 فانه على الرض في البيت

فما علم الكلام حكمة واحدة اشعاره
لنقتضى اجازته في كونه وجعل
الكلام بتقديم الفعل على ان الحكم
كل من ثمان اواخر وكان ان الحكم
على ان الاصطلاح في استعماله
وعدله ان يقتضي استعماله في الكلام
بحر زمانه وادبها في الفعل والفعل
فما علم الكلام حكمة واحدة اشعاره

ولما ذكرنا التنبيه الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكرنا التنبيه التاسع
 جهة الافتراق اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كل ما باعتبار
 تمام معناه وهو الحدث ونسبة في زمان معين الى موضوع تام فكلية
 نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالخوف فلما ان لفظة من موضوعه وصفا
 عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه كلفظة ضرب موضوعه وصفا عاما
 لكل نسبة الحدث الى فاعل مخصوص فاجل من اقسام الموضوع المعنى
 كل غير مستقيم ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا
 بالمفهوم قد يتحقق في ذوات متعددة صالحا بالنسبة
 الى كل منها في نسبة الى خاص منه اي من كل واحد منها فيجوز ان
 بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن كشي وهو بهذا الاعتبار مستقلا
 اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب البصيرة فلا يمكن جعله مستقلا
 دون الخوف اذ يحصل دلالة ان الفعل مدلول الخوف الذي هو يحصل
 الذي انما هو يحصل له ان يتبعه ما يحصل دلالة الخوف من متعلق
 واذا كان غير مستقلا في الفعل والتحقق فلا يعقل الا لغيره فلا يكون
 مجزأ به كما لا يكون مجزأ عنه لذلك التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وكلية نظر فتأمل وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصا وصفا كلياً عاماً
 فقد علم منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور نظر اذ بعض

هذا التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصا وصفا كلياً عاماً
 فقد علم منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور نظر اذ بعض

هذا التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصا وصفا كلياً عاماً
 فقد علم منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور نظر اذ بعض

في كلية وجوئية نظروا وجه ان كثيرا ما يكون المرجع اليه ضمير الغائب
 كلياً كما يكون جزئياً واحكاماً في احداهما جاز بعيداً وكثيرة فالجزم
 بكلية وجوئية محل نظر وتأمل واحكاماً في احداهما جاز بعيداً وكثيرة فالجزم
 جزئياً والمصانعة من اجزئيات نظر الا ان اكثر ائمة اللغة
 قد والمضمر مطلقاً في المعارف واعتبر فيها اجزئية بناء
 على توهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه التنبيه الحادي عشر
 المقصود منه التنبيه على اشارة على تفرقة بين الاسماء التي شابه
 الخوف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذوق ذوق فان ظهورهما
 على لانهما بعين صاحب مملو وان كانا يستعملان الا في حين
 اضافتين بالنسبة الى معانيهما الذي هو الصاحب والعلو ليعوض
 الاضافة فلا يكون في حين بحسب البصيرة بل مجرد استئناس
 في اجزئيتين الاضافيتين الذين قد يكونان في حين حقيقيين
 وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة
 ولذا لا يصح ان يجعل على اجزئية الحقيقية علم ما يتبادر من المعادلة
 بالكلية نظر التفرقة بينهما وبين الخوف اذ معنى الخوف في كل شخص
 كما بين التنبيه الثاني عشر لا يرتكز الا في موضوع
 في رتبة وشك تقادير الالفاظ بعضها كان بعض اشياء
 بعض مكان بعض وان فراء ما بعين للمعنى شاذ بها واقفا
 بعضها مكان بعض علم ان الجملة حال متوكدة اذ المعبر الوضوح

هذا التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصا وصفا كلياً عاماً
 فقد علم منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور نظر اذ بعض

هذا التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصا وصفا كلياً عاماً
 فقد علم منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور نظر اذ بعض

هذا التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصا وصفا كلياً عاماً
 فقد علم منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور نظر اذ بعض

هذا التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصا وصفا كلياً عاماً
 فقد علم منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور نظر اذ بعض

يقول حال الوصف العلم ان حال الوصف علم وانما لا من احواله ما يجب فيه من حفظ اللفظ بخصوصه والحق الموضوع له كخصوصه سواء كان ذلك المصنف
كلية كوصف رجل لذكر بن آدم او جزئيا كوصف زيد لذكرات الشخصية وهذا الوصف يسمى وصفا شخصيا وفيها ما لا يجب فيه من حفظ
المعنى كالموضوع بخصوصه بل في ضمن مفهوم شامل لها وضرورة لحفظها اجمالا وهذا يسمى وصفا لخصوص له خاص واذا الوصف
اللفظ ككثرة في ضمن اعمام شامل لها الوصف ايضا معان ككثرة في ضمن اعمام شامل لها وصنع كل واحد من تلك
الانماط المتكثرة بازاء كل واحد من تلك المعان المتكثرة وذلك كما يقال كل لفظ علم صيغة فاعلم فهو موضوع
بازاء كل واحد من تلك المعان المتكثرة فاعلم بانه هذا هو الموضوع بذكر الوصف ضارب لمن قام به الضرب وناظر لمن
قام بالنظر وقاتل لمن قام بالقتل والغير ذلك ومن هذا القبيل وصنع شارب المشقة وذهاب الوصف يسمى
وصفا نوعيا والمركبات كلها موضوعات لهذا الوصف انتهى

ختم الرسالة بدفع ما عسى يحيط ببعض الادام وهو ان الحكم بالكلية
والجزئية والعلمية والموصولية وامثالها لا لفظا انما هو باعتبار
ما استعمل فيها من المصطلحات فاذا قلت مثلا جادني ذو مال
واردت به زيدا فيجوز ان يتوهم انه فيني لا يستعمل في الجزئي
وكذا المحضر في بقية حقيقة التورية في زيد فقلت ان حفظ
التورية في هذه البلدة حاضر في ما يتوهم ان هذه الالفاظ
اعلام شخصية لا تخالفا لادام من كل منهما ومن العلم الشخصي
العلم ان العلم بالوصف ليس بعينه غير متساو بل هو
الدفع ما ذكرنا ان المعنى في الالفاظ هو حال الوصف والموضوع له
في ذوات امر كلي وان استعمل انسانا متخصفا
في نياتنا فزيد فانه فيني لو وصفه لذلك

العلم الشخصي
العلم ان العلم بالوصف ليس بعينه غير متساو بل هو
الدفع ما ذكرنا ان المعنى في الالفاظ هو حال الوصف والموضوع له
في ذوات امر كلي وان استعمل انسانا متخصفا

المشخص وكذا الحال مشقة الصورة
فمنه التسمية علم به
الصحة والصدق
وذلك والذات
بغيره
م

في ذوات امر كلي وان استعمل انسانا متخصفا في نياتنا فزيد فانه فيني لو وصفه لذلك





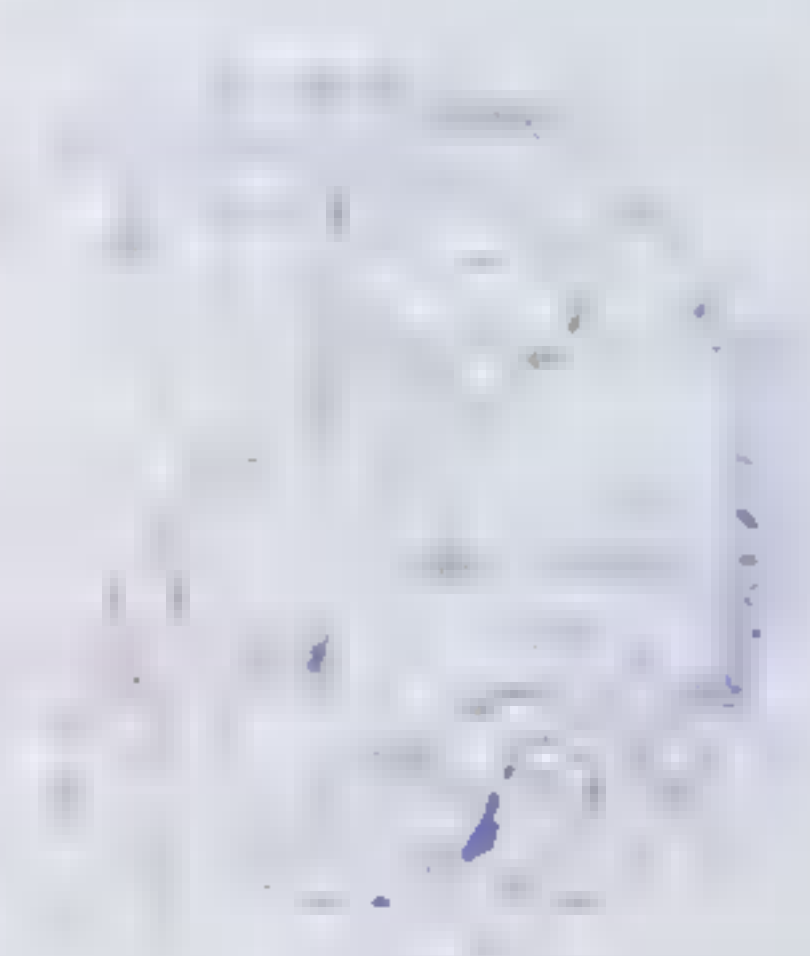


مناظره نوری شرح ابراهیم

۱۸

۱۵

سند و سی



جنانده كرجو قدر دل ربار بوشا يك بند سیدم لقا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 حمد لك اللهم على ما خلقت من خلقك
 الا فضل و خلقت من محن عواصف الفضائل
 وصوله على عاقله من طهره او الفواضل
 على ما المنعوت با على الاشياء والمبعوث من
 اكرم القبايل وعلى آله واصحابه المرتهدين با و
 فتح الدلائل **اما بعد** فلما لم ينفعني التعلل
 بعلل وعسى عن اقتراح الخ في كل صباح
 وما ان اكتب فوايد لا يقدح بمطالعة الا
 خوان لفر ايد الرسالة الا شيريه في المزان شر
 عت فيه عذوة يوم من اقص الايام و ختمت
 مع اذان مغربه بعو العلام انه ولي كل توفيق و
 انعام اسلم ان من حق كل طالب كسرة
 قضيلها جمة وحدة ان يعرفها بتلك الجمة ويحصل
 الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يؤول من فوات
 شئ مما يعينه وصرف الية الى ما لا يعينه وان يعرف
 غايته ليزداد جد اوشا ط ولا يكون سعيدا
 ونلا لاولان كل علم كثره قضيلها جمة وحدة
 ذاتية باعتبارها بعد ما يقدح على واحد او
 كونها با حشيت من الاعراض الذاتية شئ واحدة
 واحدة حقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 حمد لك اللهم على ما خلقت من خلقك
 الا فضل و خلقت من محن عواصف الفضائل
 وصوله على عاقله من طهره او الفواضل
 على ما المنعوت با على الاشياء والمبعوث من
 اكرم القبايل وعلى آله واصحابه المرتهدين با و
 فتح الدلائل **اما بعد** فلما لم ينفعني التعلل
 بعلل وعسى عن اقتراح الخ في كل صباح
 وما ان اكتب فوايد لا يقدح بمطالعة الا
 خوان لفر ايد الرسالة الا شيريه في المزان شر
 عت فيه عذوة يوم من اقص الايام و ختمت
 مع اذان مغربه بعو العلام انه ولي كل توفيق و
 انعام اسلم ان من حق كل طالب كسرة
 قضيلها جمة وحدة ان يعرفها بتلك الجمة ويحصل
 الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يؤول من فوات
 شئ مما يعينه وصرف الية الى ما لا يعينه وان يعرف
 غايته ليزداد جد اوشا ط ولا يكون سعيدا
 ونلا لاولان كل علم كثره قضيلها جمة وحدة
 ذاتية باعتبارها بعد ما يقدح على واحد او
 كونها با حشيت من الاعراض الذاتية شئ واحدة
 واحدة حقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 حمد لك اللهم على ما خلقت من خلقك
 الا فضل و خلقت من محن عواصف الفضائل
 وصوله على عاقله من طهره او الفواضل
 على ما المنعوت با على الاشياء والمبعوث من
 اكرم القبايل وعلى آله واصحابه المرتهدين با و
 فتح الدلائل **اما بعد** فلما لم ينفعني التعلل
 بعلل وعسى عن اقتراح الخ في كل صباح
 وما ان اكتب فوايد لا يقدح بمطالعة الا
 خوان لفر ايد الرسالة الا شيريه في المزان شر
 عت فيه عذوة يوم من اقص الايام و ختمت
 مع اذان مغربه بعو العلام انه ولي كل توفيق و
 انعام اسلم ان من حق كل طالب كسرة
 قضيلها جمة وحدة ان يعرفها بتلك الجمة ويحصل
 الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يؤول من فوات
 شئ مما يعينه وصرف الية الى ما لا يعينه وان يعرف
 غايته ليزداد جد اوشا ط ولا يكون سعيدا
 ونلا لاولان كل علم كثره قضيلها جمة وحدة
 ذاتية باعتبارها بعد ما يقدح على واحد او
 كونها با حشيت من الاعراض الذاتية شئ واحدة
 واحدة حقيقة

واحدة وحدة حقيقة او اعتبارية و جمة وحدة
 مرتبة تتبع جمة الاولى ككونها آلة واستبعادها غاية
 جمة اخرى عادية العلم على تقدير الشعور بتوحيده العلم
 با حشيت كالمترين وناتيتها وموضوعها على الشروع في
 ما يلزم فنقول باعتبار الجمة الاولى المنطقية علم
 يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصورات
 بقا من حيث نفعها في الاصل الى المحاولات او عن
 الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يحاذي بها
 امر في الخارج باعتبار الجمة الثانية المنطقية قانون يعرف
 منه صحيح الفكر وفاسده فاندرج في الاي معرفة الموضوع
 على المذهبين وفي الثانية معرفة الغاية ثم نقول
 كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفاسده
 اتم التحصيل للمحاولات التصورية التصديقية كانه
 للمنطق طرفان تصورات وتصديقات وكل
 منها مباد ومقاصد فكان اقامه اربعة فبا
 دي التصورات والكليات الجنس ومقاصدها
 القول التبرج ومباد التصديقات التضي
 القياس ثم القياس اقامه خمسة فبا
 التصانعات الخمس ووجه الفظ انه ان مركب
 من اليقنيات يسمى برهاناً ومن الظنيات خطبة
 ومن المستلزمات جدلاً ومن المحبيلات شعراً ومن

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 حمد لك اللهم على ما خلقت من خلقك
 الا فضل و خلقت من محن عواصف الفضائل
 وصوله على عاقله من طهره او الفواضل
 على ما المنعوت با على الاشياء والمبعوث من
 اكرم القبايل وعلى آله واصحابه المرتهدين با و
 فتح الدلائل **اما بعد** فلما لم ينفعني التعلل
 بعلل وعسى عن اقتراح الخ في كل صباح
 وما ان اكتب فوايد لا يقدح بمطالعة الا
 خوان لفر ايد الرسالة الا شيريه في المزان شر
 عت فيه عذوة يوم من اقص الايام و ختمت
 مع اذان مغربه بعو العلام انه ولي كل توفيق و
 انعام اسلم ان من حق كل طالب كسرة
 قضيلها جمة وحدة ان يعرفها بتلك الجمة ويحصل
 الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يؤول من فوات
 شئ مما يعينه وصرف الية الى ما لا يعينه وان يعرف
 غايته ليزداد جد اوشا ط ولا يكون سعيدا
 ونلا لاولان كل علم كثره قضيلها جمة وحدة
 ذاتية باعتبارها بعد ما يقدح على واحد او
 كونها با حشيت من الاعراض الذاتية شئ واحدة
 واحدة حقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 حمد لك اللهم على ما خلقت من خلقك
 الا فضل و خلقت من محن عواصف الفضائل
 وصوله على عاقله من طهره او الفواضل
 على ما المنعوت با على الاشياء والمبعوث من
 اكرم القبايل وعلى آله واصحابه المرتهدين با و
 فتح الدلائل **اما بعد** فلما لم ينفعني التعلل
 بعلل وعسى عن اقتراح الخ في كل صباح
 وما ان اكتب فوايد لا يقدح بمطالعة الا
 خوان لفر ايد الرسالة الا شيريه في المزان شر
 عت فيه عذوة يوم من اقص الايام و ختمت
 مع اذان مغربه بعو العلام انه ولي كل توفيق و
 انعام اسلم ان من حق كل طالب كسرة
 قضيلها جمة وحدة ان يعرفها بتلك الجمة ويحصل
 الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يؤول من فوات
 شئ مما يعينه وصرف الية الى ما لا يعينه وان يعرف
 غايته ليزداد جد اوشا ط ولا يكون سعيدا
 ونلا لاولان كل علم كثره قضيلها جمة وحدة
 ذاتية باعتبارها بعد ما يقدح على واحد او
 كونها با حشيت من الاعراض الذاتية شئ واحدة
 واحدة حقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 حمد لك اللهم على ما خلقت من خلقك
 الا فضل و خلقت من محن عواصف الفضائل
 وصوله على عاقله من طهره او الفواضل
 على ما المنعوت با على الاشياء والمبعوث من
 اكرم القبايل وعلى آله واصحابه المرتهدين با و
 فتح الدلائل **اما بعد** فلما لم ينفعني التعلل
 بعلل وعسى عن اقتراح الخ في كل صباح
 وما ان اكتب فوايد لا يقدح بمطالعة الا
 خوان لفر ايد الرسالة الا شيريه في المزان شر
 عت فيه عذوة يوم من اقص الايام و ختمت
 مع اذان مغربه بعو العلام انه ولي كل توفيق و
 انعام اسلم ان من حق كل طالب كسرة
 قضيلها جمة وحدة ان يعرفها بتلك الجمة ويحصل
 الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يؤول من فوات
 شئ مما يعينه وصرف الية الى ما لا يعينه وان يعرف
 غايته ليزداد جد اوشا ط ولا يكون سعيدا
 ونلا لاولان كل علم كثره قضيلها جمة وحدة
 ذاتية باعتبارها بعد ما يقدح على واحد او
 كونها با حشيت من الاعراض الذاتية شئ واحدة
 واحدة حقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 حمد لك اللهم على ما خلقت من خلقك
 الا فضل و خلقت من محن عواصف الفضائل
 وصوله على عاقله من طهره او الفواضل
 على ما المنعوت با على الاشياء والمبعوث من
 اكرم القبايل وعلى آله واصحابه المرتهدين با و
 فتح الدلائل **اما بعد** فلما لم ينفعني التعلل
 بعلل وعسى عن اقتراح الخ في كل صباح
 وما ان اكتب فوايد لا يقدح بمطالعة الا
 خوان لفر ايد الرسالة الا شيريه في المزان شر
 عت فيه عذوة يوم من اقص الايام و ختمت
 مع اذان مغربه بعو العلام انه ولي كل توفيق و
 انعام اسلم ان من حق كل طالب كسرة
 قضيلها جمة وحدة ان يعرفها بتلك الجمة ويحصل
 الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يؤول من فوات
 شئ مما يعينه وصرف الية الى ما لا يعينه وان يعرف
 غايته ليزداد جد اوشا ط ولا يكون سعيدا
 ونلا لاولان كل علم كثره قضيلها جمة وحدة
 ذاتية باعتبارها بعد ما يقدح على واحد او
 كونها با حشيت من الاعراض الذاتية شئ واحدة
 واحدة حقيقة

لا بد من العلم بالضرورة
في كل شيء
بما هو عليه

وليس بمحقق وعلى ما يلزمه اي على الموضوع
والذهن اي لزوما ذهني بالالتزام لانه لا يدل على
كل امر خارج والا لكان كل شيء ذا على كل شيء
ولا يدل بعين غير مضبوطة لعدم الفهم بل على امر
خارج لازم فالدلالات الثلاث كالانسان
فانه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى
احدهما اي على الحيوان فقط وعلى الناطق فقط
لتضمنه وعلى قابل العلم وصحة الكتابة بالالتزام وفي
هذه المقام استولى الاول ان حدود الدلالات الثلاث
ينقض كل منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس
موضوعة ليوم والجموع فان الدلالة على الضيق مثلا يمكن
ان يكون مطابقة وتضمن والتضمن اما فلا يد من قيد
بتوسط الوضع في كل منها كما فعلوا احسن ارجح الالتقاء
ض وجوابه من وجهين احدهما ان الامور التي تختلف
باعتبارات يراد في تعريفها قيد الجفينة ذكرت
او لم تذكر فلما اكتفوا كلهم بآراءهم من غير ذكرها
في تعريف الكليات حيث يمكن ان يكون شيء واحد
ونوعا وفصلا وخاصة وشرطا عاثا كما ملون جنس
للا سود للكثيف وفصل للكثيف وخاص للجسم وعرض
عام للحيوان الكافي المضهرنا ايضا وتاثيرها ان ترتب
الحكم على المشتق يدل على علة المأخذ فترتب كل واحد

والله اعلم
بما لا يعلمون

من الدلالات

من الدلالات الثلاث على الدال بالوضع يدل على ان
تسمية الدلالة مطابقة وتضمن والتضمن اما انما يجب
كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتأثيرها او لغيرها او لغيرها
وهو الثاني ان تقييد الدلالة بالالتزام بالضرورة الذهنية
لا حاجة اليه لان الفرض من اشتراط اللزوم
الانتقال وضبط الدلالة وهي حاصلان باي لزوم
كان والا لم يكن اللزوم لزوما وجوبا اما لان حصولها
باللزوم انما رجح فان اللزوم الذهني كونه بحيث
يلزم من تصور المسمى تصويره فيتحقق الانتقال للز
وم خارجي كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في
الواقع ولا يلزم من ذلك الانتقال الذي يمتنع منه اليه كيف
ولو كان اللزوم خارجي شرطا لما تحقق الانتقال
بدونه وليس كذلك فان الذي يدل على البصر
التضمن اما لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بعينه
وعدم البصر يكون لازما له في الذهن مع المعاندة بينهما
في الخارج والثالث ان قابل العلم وصحة الكتابة
لا يصح مع لا للمدلول الالتزام لانه لا يلزم من
تصور الانسان تصورهما فالاول في الفعل يرد
وجه الاولين وجوابه ان اللزوم الذهني بين الانسان
والعالمية المذكورة اللزوم البين بالعلم والتميز
بف المذكور اللزوم البين بالعلم والتميز
جوابه اقرار

في اللزوم
الذهني
الذي
لا يلزم
منه
الضرورة
الذهنية

الضرورة
الذهنية
التي
لا يلزم
منه
الضرورة
الذهنية

الضرورة
الذهنية
التي
لا يلزم
منه
الضرورة
الذهنية

الضرورة
الذهنية
التي
لا يلزم
منه
الضرورة
الذهنية

الضرورة
الذهنية
التي
لا يلزم
منه
الضرورة
الذهنية

الضرورة
الذهنية
التي
لا يلزم
منه
الضرورة
الذهنية

[illegible]

و از این جهت

وامام مولف

هذا هو المقصود من الكلام
 في تعريف الكلى فلا يكون
 جاكما ويدخل في تعريف الجزئ
 فلا يكون ما نفاذ في الاكتفاء
 بالنفس او التصور لا يحصل
 هذا النوع ايد على ما لا يخفى
 للمصنف واما ذكر المفهوم فمفهوم
 على ان مورد القسمة اللفظية فلا يلزم ان يكون
 للمفهوم مفهوم واما جزئى وهو ما يمنع نفس
 تصور مفهوم هذا ذلك اى دفع الشبهة
 بين كثيرين كزيد مثلا فان مفهوم
 الذات مع التعيين والخصوص من حيث انه
 متصور بمنع الشبهة كما يمنع تصور
 المبهمة من حيث تطبيقها على الوجود
 والى هذا بخلاف مفهوم الذات فانه
 عين حقيقة النوع كما عرفت فان
 قلت الجزئ لا يمنع نفس تصور مفهومه
 وقبح الشبهة كزيد وعمر وغيرهما وكل ما كان
 كذلك فهو كل فالجزئى كل هذا
 غلط قلت المراد من الجزئى ان كان ما جرد
 ليعين الجزئى عليه من نحو زيد فلان
 المصغرى وان كان لفظ الجزئى فلان
 المصغرى في النسخة واللفظ المفرد الكلى
 اما ذاتى وهو الذى يدخل في مفهوم
 وحقيقة جزئىة كالحيوان بالنسبة الى الانسان
 والفرد فان اريد بهما ما يتبعهما النوعية
 الجزئية انضافيان وان اريد بهما ما يتبعهما
 النوعية المخصصة فجزئيان حقيقة بالقبول
 العلم ان الذاتى يطلق بالاشتراك على
 معنيين ما يكون داخل وما لا يكون خارجا
 فالنوع على الاول ليس بذاتى لانه تمام
 حقيقة الجزئيات وعلى الثانى ذاتى وظاهر
 تعريف المقصود بالاول ويمكن حمل على الثانى
 بالثاني ويدل بان يراد المقصود بالاول
 وهو ما يكون خارجا

بالله

بالله اقل جزا راجح فان حمل على الظاهر يكون المراد بالذاتى
 حينما شرع في التقسيم المعنى الثانى وكذا اسادة منظر العلم
 بمتن بالمفهوم وان امكن حمل المفهوم على الاستخدام لكن الغالب
 في المقاراة المعنى الاول في المفهوم واما حديث اسادة الشئ
 معقوله فاصح يقدر عليه كثير المقربين وان حمل على الثانى يدل
 المذكور فالذاتى في مخرج التقسيم جارية على اسادة الشئ
 معقوله واما لفظى وهو الذى يخالفه اى لا يدخل في حقيقة جزئية
 باحدى المعنيين اى بان لا يكون جزءا او بان يكون خارجا كما
 مضى بالنسبة الى الانسان فان خارج لان الفاعلة
 ان نوعها ما اذا كان له خواص مرتبة كالناطق والتمتع
 والضاك فاقدمها باعتبار الذات لان الذاتى اقدم فاقدمت
 حقيقة النوع حين الذات فكيف يكون ذاتيا قلت جوابه
 المشهور ان اطلاق الذاتى على اصطلاحى لا لغوى فلا يقتضيه
 المطابقة بين المنسوب والمنسوب اليه واقول الذات كايطلق
 على نفس الحقيقة مطلقا على ما صدق عليه الحقيقة فترتب
 بالذات بمراد المعنى الثانى فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما
 صدق عليه الحقيقة كما يمكن نسبة جزئها اليه والذات قد
 سبق بيان ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة لانه اما مقول في جواب
 ما هو او جواب اى شئ هو ذاته وهو الفصل والمقول في جواب
 ما هو اما مقول بحسب الشبهة والخصوصية مقارن وهو النوع
 ولذا قال اما مقول في جواب ما هو بحسب الشبهة فتعطا كالحیوان

بعض ان الذاتى ما نسب اليه
 الذات فلا يلحقه ان النوع
 ذاتيا ولا يلزم ان يكون
 الشئ الى نفسه

بعض ان الذاتى ما نسب اليه
 الذات فلا يلحقه ان النوع
 ذاتيا ولا يلزم ان يكون
 الشئ الى نفسه

الذاتى انما للشئ

هذا هو المقصود من الكلام
 في تعريف الكلى فلا يكون
 جاكما ويدخل في تعريف الجزئ
 فلا يكون ما نفاذ في الاكتفاء
 بالنفس او التصور لا يحصل
 هذا النوع ايد على ما لا يخفى
 للمصنف واما ذكر المفهوم فمفهوم
 على ان مورد القسمة اللفظية فلا يلزم ان يكون
 للمفهوم مفهوم واما جزئى وهو ما يمنع نفس
 تصور مفهوم هذا ذلك اى دفع الشبهة
 بين كثيرين كزيد مثلا فان مفهوم
 الذات مع التعيين والخصوص من حيث انه
 متصور بمنع الشبهة كما يمنع تصور
 المبهمة من حيث تطبيقها على الوجود
 والى هذا بخلاف مفهوم الذات فانه
 عين حقيقة النوع كما عرفت فان
 قلت الجزئ لا يمنع نفس تصور مفهومه
 وقبح الشبهة كزيد وعمر وغيرهما وكل ما كان
 كذلك فهو كل فالجزئى كل هذا
 غلط قلت المراد من الجزئى ان كان ما جرد
 ليعين الجزئى عليه من نحو زيد فلان
 المصغرى وان كان لفظ الجزئى فلان
 المصغرى في النسخة واللفظ المفرد الكلى
 اما ذاتى وهو الذى يدخل في مفهوم
 وحقيقة جزئىة كالحيوان بالنسبة الى الانسان
 والفرد فان اريد بهما ما يتبعهما النوعية
 الجزئية انضافيان وان اريد بهما ما يتبعهما
 النوعية المخصصة فجزئيان حقيقة بالقبول
 العلم ان الذاتى يطلق بالاشتراك على
 معنيين ما يكون داخل وما لا يكون خارجا
 فالنوع على الاول ليس بذاتى لانه تمام
 حقيقة الجزئيات وعلى الثانى ذاتى وظاهر
 تعريف المقصود بالاول ويمكن حمل على الثانى
 بالثاني ويدل بان يراد المقصود بالاول
 وهو ما يكون خارجا

هذا هو المقصود من الكلام
 في تعريف الكلى فلا يكون
 جاكما ويدخل في تعريف الجزئ
 فلا يكون ما نفاذ في الاكتفاء
 بالنفس او التصور لا يحصل
 هذا النوع ايد على ما لا يخفى
 للمصنف واما ذكر المفهوم فمفهوم
 على ان مورد القسمة اللفظية فلا يلزم ان يكون
 للمفهوم مفهوم واما جزئى وهو ما يمنع نفس
 تصور مفهوم هذا ذلك اى دفع الشبهة
 بين كثيرين كزيد مثلا فان مفهوم
 الذات مع التعيين والخصوص من حيث انه
 متصور بمنع الشبهة كما يمنع تصور
 المبهمة من حيث تطبيقها على الوجود
 والى هذا بخلاف مفهوم الذات فانه
 عين حقيقة النوع كما عرفت فان
 قلت الجزئ لا يمنع نفس تصور مفهومه
 وقبح الشبهة كزيد وعمر وغيرهما وكل ما كان
 كذلك فهو كل فالجزئى كل هذا
 غلط قلت المراد من الجزئى ان كان ما جرد
 ليعين الجزئى عليه من نحو زيد فلان
 المصغرى وان كان لفظ الجزئى فلان
 المصغرى في النسخة واللفظ المفرد الكلى
 اما ذاتى وهو الذى يدخل في مفهوم
 وحقيقة جزئىة كالحيوان بالنسبة الى الانسان
 والفرد فان اريد بهما ما يتبعهما النوعية
 الجزئية انضافيان وان اريد بهما ما يتبعهما
 النوعية المخصصة فجزئيان حقيقة بالقبول
 العلم ان الذاتى يطلق بالاشتراك على
 معنيين ما يكون داخل وما لا يكون خارجا
 فالنوع على الاول ليس بذاتى لانه تمام
 حقيقة الجزئيات وعلى الثانى ذاتى وظاهر
 تعريف المقصود بالاول ويمكن حمل على الثانى
 بالثاني ويدل بان يراد المقصود بالاول
 وهو ما يكون خارجا

بالنسبة الى الانسان والفرس فان الحيوان جواب
 لقولنا ما الانب والفرس لا نقولنا ما الانسان لان
 الابل ربما هو انما السيل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان
 تمام حقيقة الانسان ^{صنفه} الشخصية بل تمام حقيقة المشتركة مع
 الفرس فلا بد من قولنا فقط والآن لم يمتح قوله وهو اي ذ
 لك المقول الجنس لان النوع ^{صنفه} اخص من قولنا مشترك
 في الجملة فكان المراد ذلك وان لم يذكره ^{اللفظ} رسم بانه كل
 مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو
 كل جنس للجنس شامل لساير الكليات والمقولات ^{صنفه} انما
 ذكر يتعلق به على كثيرين فليس شئ منها سادس كما وانما
 ذكر على كثير ليوصف بقوله مختلفين بالحقيقة في جواب
 ما هو وقوله مختلفين بالحقيقة احتراز بذلك عن النوع
 وخاصة الفصل القريب وتخصيص الاحتراز بالنوع
 غلظ وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض
 العام وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله ^{صنفه} رسيما
 لان المقولية عارضة للكليات فالتعريف بالعارض
 رسم وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات
 الحقيقة سواء قيل عليها او لم يقل ولما للقولية وكونه
 صائغا لها فمما يعرض له بعد تقويمه كذا في شرح الاش
 ات فلا يلتفت لا ما يقال من انها خذو تكونها انورا
 اعتبارية فان قيل جنس الجنس اخص من مطلق الجنس ^{صنفه} يكون مقيدا
 لافاضة الجنس ^{صنفه} لا يجرز

فانما هو في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله رسيما لان المقولية عارضة للكليات فالتعريف بالعارض رسم وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة سواء قيل عليها او لم يقل ولما للقولية وكونه صائغا لها فمما يعرض له بعد تقويمه كذا في شرح الاش ات فلا يلتفت لا ما يقال من انها خذو تكونها انورا اعتبارية فان قيل جنس الجنس اخص من مطلق الجنس يكون مقيدا لافاضة الجنس لا يجرز

والا يجرز تعريف العام باحد خواصه قلت ان ايكيد به عدم الجواز
 عند اتحاد اعتباري معرفية وخصوصية فتم لكنه يجرز
 مفيد وان اريد مطلقا فنوع وذلك لان الكلي بمضمونه مقرر
 اعم من مطلق الجنس وباعتبار عارض هو كونه جنس للجنس
 اخص منه فالامر ان جائز ان لا اعتبار بين المتغيرين واما قولنا
 في جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة
 لما زيد وعمر وبكر اي يكون جوابا عن السؤال عن فرد خاص
 او عن فردين فان الانسان جواب لقولنا ما زيد وقولنا
 ما زيد وعمر ولانه تمام الحقيقة لكل فرد من افراد الحقيقة
 بالعوارض الشخصية وهو اي ذلك المقول النوع وبكر
 بانه كل مقول على كثير مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب
 ما هو فذكر الكلي والمقول على كثيرين غير متدرج كما مر
 وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس
 وخاصة والعرض العام والفصل البعيد وتخصيص
 بالاحتراز عن الجنس تحكيم وقوله في جواب ما هو احتراز
 عن الفصل القريب وخاصة النوع فانها مقولان في جواب
 ب اي شئ في ذاته او في عرسته فان قلت الجنس وامثاله
 لا يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالحيوان في
 جواب ما زيد وعمر وهذا ان ورد فانما يرد على من يحترلها
 يحترلها قلت هذا ان ورد فانما يرد على من يحترلها
 يوسف الكثيرين بالمتفكرين بالحقيقة اما بهرنا فلما شفي

لا يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالحيوان في جواب ما زيد وعمر وهذا ان ورد فانما يرد على من يحترلها يحترلها قلت هذا ان ورد فانما يرد على من يحترلها يوسف الكثيرين بالمتفكرين بالحقيقة اما بهرنا فلما شفي

فانما هو في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله رسيما لان المقولية عارضة للكليات فالتعريف بالعارض رسم وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقيقة سواء قيل عليها او لم يقل ولما للقولية وكونه صائغا لها فمما يعرض له بعد تقويمه كذا في شرح الاش ات فلا يلتفت لا ما يقال من انها خذو تكونها انورا اعتبارية فان قيل جنس الجنس اخص من مطلق الجنس يكون مقيدا لافاضة الجنس لا يجرز

هذا هو الجواب على ما ذكره في المتن من ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له اقسام

لا يمكن الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة صح الاء
 حشر ان لا يكون الحيوان متما لا يصح ان يقع جوابا الا اذا
 شغل السؤال على مختلفين بالحقيقة وان اشتمل مع
 على المتفقين ايضا على ان يكون ذلك في حيز المنع ايضا
 فان صحة الجواب بالجنس باظهاره الى اشتمال السؤال
 لطيفتين المختلفتين ولا جعل المتفقين في الحكم الواحدة
 واما بقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء
 هو في ذاته فان السؤال باي شيء انما هو عن المميز فان قيل
 بقوله في ذاته فمن المميز الذي وان قيل بقوله في حيزه فمن
 المميز المطلق ولذا قال وهو الذي يتميز اشياء
 رك في الجنس كالناطق باللسان لانسان تميزها
 على ان كل ما يميز لها فصل فلها جنس البعثة وهو المذكور
 في الشفاء واما المتأخر من فاختار والمذكور في الاشارات
 وهو ان الفصل اعم من ان يكون بميزة الماهية على المكار
 كات الجنسية او المكاركات الوجودية وهذا الخلاف
 مبني على امتناع تركب ما يميز من امرين متباينين
 عند المتقدمين وجازاه عند المتأخرين فكان المقصود
 اختار مذهب المتقدمين ولم يذكره الكفاية بما قبله ولو
 رقي الموضوع الى المذهبين وهو الفصل القريب ان يميزه
 عن المكاركات في الجنس القريب الذي يصح جوابا عن
 الماهية وجميع المكاركات في ذلك الجنس كان طبق و

هذا هو الجواب على ما ذكره في المتن من ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له اقسام

هذا هو الجواب على ما ذكره في المتن من ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له اقسام

هذا هو الجواب على ما ذكره في المتن من ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له اقسام

هذا هو الجواب على ما ذكره في المتن من ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له اقسام

والحيوان والبعية ان يمتنع المكاركات في الجنس البعيد الله
 لا يصح جوابا عن الماهية وجميع مشاركتها في ذلك جنس كلي
 والماي ودرسم بانه كل مقول في جواب اي شيء لا يجوز ان
 والنوع والعرض العام مقولته في الجواب اصلا في ذاته
 يخرج به الماهية واما العرض فقسمان خاصة وعرض عام
 لانه ان اخص بحقيقة واحدة في خاصة وان اشتمل على
 كما لفظا في عرض عام وباعتبار هذه التقسيم صارت
 الكلمات تحت ان اندرج فيه تقيم آخر على ما قال فاما
 ان يمنع الفكاك عن الماهية سواء امتنع الفكاك عن الماهية
 من حيث هي مع كالفردية للمثلية او عن الماهية الموجودة
 كالسواد للحيثية وهو العرضي اللازم فالاول لازم الماهية
 مبهمة والساني لازم الوجود والاولا يمتنع الفكاك عن الماهية
 وهو العرضي المرافق لاسكان مفارقة سواء وقت بالفعل
 سبعا كحزمة انجل او مطيئا كالشباب او لم يقع اصلا
 كالنقطة التي لم يكن عناده وكل واحد منها اي اللازم والمفارقة
 رقي اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو كالمثلية فاللازم
 انما خاصة كالضاحك بالقوة والمفارقة خاصة كالضاحك
 بالفعل بالنسبة للانسان وترسم اي خاصة بانها كلية
 يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط خرج به غير النوع
 والفصل القريب وخرجا بقوله قولاً عرضياً واما ان
 بعلم كل واحد من اللازم والمفارقة حقايق فوق واحدة

هذا هو الجواب على ما ذكره في المتن من ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له اقسام

هذا هو الجواب على ما ذكره في المتن من ان الجنس لا يمتنع من ان يكون له اقسام

من جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
على الانسان وانما لم يقل او لغصده فقط كالناطق
في تعرف الانسان على ما قالوا لان الناطق مركب
والاعتبار للمعاني فان كان معناه جسم او جوهر لا
الناطق كان كالجسم الناطق بعينه وان كان معناه شيء
الناطق وغيره لم يكن كذلك لان الشئ عارضه والرسم
ايضا فسمان تام وناقص لان المذكور فيه ان كان
جسما قريبا مقبدا بما يخصه فنام للوزن اشء الشئ يسمى
رسما والكون من بها بالحق التام في ذلك ليس تاما وان
لم يكون كذلك فناقصا لنقصه عن تلك التام
مئة حال لما رسم التام وهو الذي يتكبر عن جنس الشئ
القريب وخواصه اللازمة كالحيو ان الضاحك في تعرف
بف الانسان والرسم ان قص وهو الذي يتكبر
عن عرضيات التي تخص بحقيقة جملتها
واحدة سواء لم يخص شئ من احادها او اختصت
الواحدة الاخيرة كقولنا في تعريف الانسان انه ما يش
على قدميه يخرج الماشي على الاقدام الاربعة مريض
الاطفار يخرج مدورا لاطفار كالطيور بادي البشرية
يخرج المستور البشرية مستقيم القامة يخرج من تحت القا
من وكل واحد من الاوصاف الاربعة يوجد في الانسان
لما قال ضاحك بطبيعته يخرج يده ولا يرد ما يقال من

ان في

من ان في بعضها غنينة عن البعض فان ذلك
غير مستلزم والفرق التمثيل واما التعريف بالضاحك
فقط فان اريد به الحيوان الضاحك فليس تام وان اريد به
الشئ الذي له الضحك فمن هذا القبيل واما ان اريد به الجسم
الضاحك فقد ذكرنا ايضا ان المركب من الجنس
البعيد والخاصة رسم ناقص مع ان ما ذكره ليس تاما
له فلا بد من التاويل اما بان يقال من باب التغليب او من
باب اطلاق اسم الكل على الجزء فان المجموع المركب من الذات
والعرضي عرضي او يقال ذكر ما هو الغالب في الوقوع
فان قلت الشئ الضاحك مركب من العرض العام و
الخاصة ولا فائدة فيه لان العرض العام لا يبعد التمييز ولا
الاطلاع على الذاتي والتعريف لاحد من الغاياتين وتلك
التعريف بالفصل والخاصة قلت قد قيل ذلك ان
حقا وان كذا بما حق للحق بالقبول فان التصور
العرض العام والخاصة اقوى من التصور مجرد الخاص
والتصور مع الفصل والخاصة اقوى من التصور مع
مجرد الفصل فكيف لا يكون له فائدة فالضبط ان
التعريف بمجرذ الذاتيات بمجرذها تام وببعضها
حد ناقص والتعريف لا بمجرذ الذاتيات فاما الجنس
القريب والخاصة رسم تام وبغيره رسم ناقص فعلى
هذا العرض العام مع الفصل والخاصة والخاصة مع

مع الفصل والجلس البعيد مع لائحة كل منها رسمنا قص

الباب الثالث في مبادئ التصديقات وهي القضايا

يا واهلها القضية قول يصح ان يقال بقايله انه
صادق فيه او كاذب فيه فالقول وهو المركب ملفوظا
جنس للقضية الملفوظة ومفعولا جنس للقضية
المفعولة وباقي القيود يخرج المركبات الانشائية
طلبية كانت او غيرها والتقديرية لان صدق القول
وكذبه مطابقة حكمه للواقع والاستفاد اولها معا
ومعناها ولا حكم في الانشائيات والتقديرية
لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة
ماضيا او حالا او مستقبلا ولا اداء للانشائيات
والتقديرية **وهي اما حالية** كقولنا زيد كاتب
او ليس بكاتب واما شرطية لان القضية لا بد
فيها من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها والنسبة
ان كانت بشبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القا
يلة بايقاعها او انتزاعها حالية وان كانت
بشبوت مفهوم عند شبوت مفهوم او بشبوت مبينة
مفهوم آخر فالقضية القايلة بايقاعها او انتزاعها
شرطية ومن هذا يعرف ان الشرطية ايضا ايتا
متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وحكم فيها بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع

ومبني

الان كانت القضية
الشرطية فالتقديرية
لانها لا بد من واقع

الان كانت القضية
الشرطية فالتقديرية
لانها لا بد من واقع

كقولنا
ليس

وكقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل مؤ

جود حكم فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع

وقد واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اثنان زوج

واما فرد حكم فيها بان مباينة فردية العدد وكونه زوجية

واقعة وكقولنا ليس اثنان يكون العدد زوجا او منفصلا

بمقتضى **ويبين حكم فيها بان مباينة الانعام بمقتضى**

ويبين للزوجية غير واقعة والجزء الاول من الجملة يسمى

موضوعا لانه وضع ليحمل عليه شئ والثاني محمول على

الاول والجزء الاول من الشرطية اتي الشرطية كانت

ليسمى مقدما لتقدمه في الذكر طبعا وان ثاقرو صفا

الثاني تاليا لتلوه لذلك وتماثل علم ان القضية ثلثية

كانت او شرطية متصلة كانت او منفصلة ايتا

موجبة ان كان الحكم فيها بالايقاع كقولنا في الجملة

زيد كاتب واما سالبة ان كان الحكم فيها بالانتزاع

كقولنا زيد ليس بكاتب وامثلة الشرطيات تقسم

وكل واحد منها الى من الموجبة والسالبة اما مخصوصة

او محصورة او موهمة والمحصورة ايتا حالية او جزئية

ففي القضايا بخصوصيات ومعمليات ومحصورات

اربع وذلك لان الحكم في كل من الموجبة والسالبة ا

نما على موضوع مشخص وهو مخصوصة واما على

غيره فان بين فيها لينة الافراد كالا كانت او بعضا

اي من القضية افراد الموضوع

الموجبة الكلية والموجبة الجزئية

السالبة الكلية والسالبة الجزئية

الكلية الجزئية

او ليس فيها اواب الشرط قلنا نعم الا ان
المنفصلة لما كانت مركبتين في نفسين وفي
كونها بحيث يلزم منها ربيع
او وضع كية شرعية بالجار

هذا الشرط في باب التصاريح

هذا الشرط في باب التصاريح

سواء كانت القضية
الشرطية او الجزئية

سواء كانت القضية
الشرطية او الجزئية

سواء كانت القضية
الشرطية او الجزئية

الموجبة الكلية والموجبة الجزئية
السالبة الكلية والسالبة الجزئية
الكلية الجزئية

بذكر السور في اللفظ الذي عليه فمحصورة والآ فمحصورة وإنما
 في الشرطيات فإن كان الحكم بالاتصال أو الانفصال في زمان
 معين فمحصورة والآ فإن بين كمية الزمان جميعه أو بعضه فمحصورة
 والآ فمحصورة وفي الجملة الآ زمنة والآ وضاع في الشرطية بمنزلة
 أفراد الموضوع في كيد و الامثلة غير خافية فان قلت
 التقسيم غير حاسر لعدم ذكر الطبقية قلت مؤيد القيمة
 القضية المستعملة في الانجابات وهي التي حكم فيها على
 جزايات الموضوع لا على طبيعة كائنه في المطولات
 وكل من الموجبة والتامة إنما مخصوصة كما ذكرنا من مثا
 لهما واما كلية سورة كقولنا كل انسان تبت ولا شيء
 او لا واحد من الانسان بكاتب إنما جسر بينة سورة كقول
 بعض الانسان كاتب او احد من الانسان كاتب
 وبعض الانسان او احد من الانسان بكاتب وليس
 بعض الانسان بكاتب او ليس كل الانسان بكاتب
 ومن هذا علم ان السور في جملة الالجاب الحكمي كل
 والالجاب الجزئي بعض و واحد ولتلب الحكمي لا شيء ولا
 واحد ولتلب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض
 ليس ويعلم في الشرطية ايضا ان السور الالجاب الحكمي
 دالما وكما وما في معناها والالجاب الجزئي قد يكون ولتلب
 الحكمي ليس البتة ولتلب الجزئي قد لا يكون وليس
 دالما وليس كلما والغرض من ذكر الاسوار التنبه

فكلمة الحكمي
 دالما ان يكون
 الفرد ذا
 كية

فإنما جسر بينة سورة كقولنا كل انسان تبت ولا شيء او لا واحد من الانسان بكاتب إنما جسر بينة سورة كقول بعض الانسان كاتب او احد من الانسان كاتب

بما فيه

بما فيه الاشتباه في الاستعمال لا محص في ان قابلية
 وكافية ولا م الاستغراق ليس ان يكون سور الالجاب
 الحكمي الحكمي السور اليه التبع في الشفا واما ان لا يكون كذا
 لك أي مخصوصة وسورة وتسمى موصلة لا محص في السور
 فيها كقولنا في الجملة الانسان ناطق وفي الشرطية
 ان جاء زيد او اذا جاء زيد الكرمه والموصلة في قوة كجز
 بية لان الحكم على افراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض
 افراده مثلا زمان طرو او عكس وكذا حكم في زمان منتشر
 مع حكم المطلق والمتصلة قسما لانها انما ان يكون
 الحكم بالاتصال فيها مبني على الاقتضاء وهي شرطية لزومية
 وذلك اما بان يكون المقدم معلنة لنت في كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود او بان يكون التالي للمقدم
 كعكس او بان يكون معلولي معللة واحدة نحو ان كان النهار
 موجودا فالعالم مفعول ومبني التضييف بغيرها نحو ان كان
 زيد ابنا لعمركان عمرو ابنيه واما بان لا يكون كذلك
 يكون الحكم بالاتصال بغيره والاشفاق وتسمى اشتقاقية
 كقولنا ان كان الانسان ناطق فالحيوان ناطق فانه حكمها
 بالاتصال ونا حقيقتها الحيوان لا تتركها حليفا لذلك لان
 بغيرها اقتضاء واعلم ان معنى عدم الاقتضاء عدم
 علم الحكم بالاقتضاء لا علامه في نفس الامر فلا يرد ما
 يقال من انهم لا دالما امتت سلفها القائمة فامتنع
 ان ناطقة الانسان ونا حقيقة الحيوان

في زمان ما أي جسر بينة

في الخارج في نفس الامر لا في الزمان
 لانه في فقدم مقدم

فان كان الحكمي
 طالعة فان التالي في هذه
 الشرطية معلول للمقدم
 لا يكون حكم فيها بالاقتضاء مبني على الاقتضاء
 بل يكون

فانما جسر بينة سورة كقولنا كل انسان تبت ولا شيء او لا واحد من الانسان بكاتب إنما جسر بينة سورة كقول بعض الانسان كاتب او احد من الانسان كاتب

انفاك او صفا من الآخر ولا تعني بالاختصاص الا اذا كان
 وبهذا يخل ما اوردوا على ان البتة انهم من الضرورة
 والمنفعة لثمة اقام حقيقة وما نفعه بجمع فقط وما
 نفعه بخلو فقط لان العنا دائما في الصدق والكذب معا
 وبشي حقيقة كقولنا العدد اتماما زوج او فرد فهما لا يصدق
 قان ولا يكذبان معا وهي مانعة بجمع وتخلو معا وهي موجبتا
 ولا يثبتها برفع العنا وفي الصدق والكذب معا كقولنا ليس
 البتة اما ان يكون هذا الانسان كاتبا واما تركيا فانها
 يصدقان ويكذبان معا واما في الصدق فقط وبشي مانعة
 بجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر فاحدهما لا يصدقان
 وقد يكذبان يكون انسانا ورسا بثبتها برفع العنا
 في الصدق فقط نحو ليس البتة اما ان يكون شجرا او لا
 يكون شجرا فانها بصدق قان ولا يكذبان ولا لكان شجرا
 او حجر معا واما في الكذب فقط وبشي مانعة بخلو فقط
 كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يعرف قان الكون
 في البحر مع عدم الفرق بصدق قان ولا يكذبان والافرق
 في البحر ورسا بثبتها برفع العنا في الكذب فقط نحو ليس
 البتة زيدا اما ان لا يكون في البحر واما ان عدم الكون
 في البحر مع الفرق يكذبان ولا يصدقان ومنه يعلم ان كل
 مادة صدق فيها موجبة منع بجمع كذب فيها سالبة و
 صدق سالبة منع بخلو وكل مادة صدق فيها موجبة

في الصدق والكذب معا
 في الصدق والكذب معا
 في الصدق والكذب معا
 في الصدق والكذب معا

في الصدق والكذب معا
 في الصدق والكذب معا

لا بد من كونها موجبة
 لا بد من كونها موجبة

منع كلفة

منع بخلو كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع
 بجمع وكذا من جانب سالبتها وان كل شيين صد
 ق بين بينهما منع بجمع صدق بين نقيضيهما منع
 بخلو وبالعكس لكن هذا بعد الاتفاق في الكيف
 اي الاجاب واكسب اما بعد الاختلاف فيه فا
 لصادق سالبة المتفق في النوع وقد يكون المنفصلة
 ت ذوات اجزاء معا ثلثة او اكثر فالثلثة كقولنا
 العدد اتماما زيدا وناقصا واما الكلمة اما اسم
 او فعل او حرف والاكثر كقولنا العنصر اما نار او هو
 او اوماء او ارض والكل اما جنس او نوع او فعل او
 حادثة او عرض عام ومثال المقن ليس معناه ان ينسب
 عدولا احد كما ظن فان الزيادة والنقصان او الما
 وات لا يراد بهما معانيهما اللغوية بل المراد بهما
 شيها الا اصطلاحية فان كل عديد يزيد بالجمع من كسوة
 التبعة عليه يسمى ذيدا كما شئ شروا والناقص ناقصا
 كالاربعة والماء واما كالسنة فهذا في المنفصلة
 الحقيقية واما مانعة بخلو المركبة من اثنين فكقولنا
 اما يكون هذا الشئ لاجرا او لا شجرا او لا حيوانا
 واما منعة بجمع فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرا
 او حرا او حيوانا فان قلت لا يتركب شئ من
 المنفصلات من اكثر من جزئين لان الانفصال

منع كلفة

واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين الجزئين مفردة
 ان النسبة بين امور متكررة لا تكون واحدة قلت
 المراد بتركب المفصلات من اكثر من جزئين تركبها
 بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة والا فلا انفصال
 الحقيقي في المثال المذكور على الحقيقة بين ان يكون العدد
 زائدا او لا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين
 كونه ناقصا او مساويا فان قلت فوجه حكمهم ان
 الحقيقة لا يتركب من اكثر من جزئين ومما نفع الخلق
 والجمع بتركبها قلت وجهه ان الحقيقة اذا اريد بها
 الانفصال الحقيقي بين كل جزئين منها فلا يكاد يصدق
 لان الاول من اجزائها الثلاثة مثلا اذا تحقق ثلثه تحقق
 الثاني ايضا ارتفع الانفصال الحقيقي بينهما وان لم
 يتحقق فان تحقق الثالث لم يكن بينهما وبين
 الاول الانفصال فان لم يتحقق لم يكن بينهما وبين الثاني
 الانفصال اما الاخيران فيصدقان وان اريد منع
 الخلق والجمع بين كل جزئين معينين من اجزائها كما
 في المثالين المذكورين بهذا الحق ان المراد بالانفصال
 ان كان الانفصال واحدا لا يتحقق الا بين جزئين
 وان كان مطلقا الانفصال يتحقق بين الجزئين او
 الاكثر في اقسام الثلاثة وما فرغ من القضايا
 شرع في احكامها على طريق الاختصاص والاعتناء

والاعتناء
 والاختصاص
 والاعتناء
 والاختصاص

والاعتناء على المطلقات على ما هو ذاب الكتاب
 فقال التناقض اي من جملة احكام القضايا التناقض
 وهو اختلاف القضيتين يخرج اختلاف المؤثرين كز
 يد وعمر ومفردة وقضية بالاجاب والتدب يخرج اختلا
 فرما بالحل والشرط والقول والتحصيل وغيره فان
 نقيض الشيء سلبه لا عدوله لان الشيء والعدول ير
 تفعان لعدم الاثبات ولذا يقال لا تناقض في المفرد
 واث لا نهامع اعتبار الحكم لا يكون مفردة وبدونه لا
 يكون سلبا واجبا بحيث نقيض ذلك الاختلاف
 لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
 فخرج شيان ان لا يقتض الاختلاف بالاجاب
 والسلب ذلك نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
 انسان او يقتض لكن لا لذاته بل بواسطة نحو زيد
 انسان وزيد ليس بناسط فان اقتضاء الاختلاف
 بذلك صدق احدهما وكذب والاخرى بواسطة
 مساوات مجموعتين المقتضية لان يكون اجاب
 احدهما في قوة اجاب الاخر وسلب احدهما في قوة
 سلب الاخر كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
 مثال للتناقض بين الخصوصتين ولا يتحقق
 ذلك لاختلاف الموصوف الا بعد اتفاقهما اي ما
 القسمتين في الموضوع بخلاف زيد قائم وعمر

زيد
 قائم
 وعمر

ليس بقايم وبحمول بخلاف زيد قاييم زيد ليس بقايم
والزمان بخلاف زيد قاييم اي في التلبس ليس بقايم اي
في القهار والكاب بخلاف زيد قاييم اي في المسجد ليس
بقايم اي في السوق والاضافة بخلاف زيد اب اي
لعمرو زيد ليس باب اي لبكر والقوة والفعل بخلاف
الحجر في الدين مكر اي بالقوة ليس مكر اي
بالفعل والحجر والكل بخلاف الرزقي اسود اي بعضه
ليس بسود اي كلفه والشرط بخلاف الجسم مفروق
للبصر اي بشرط بياضه غير مفروق للبصر اي بشرط
سواده والصحيح ان الاعتبار في تحقق التناقض
وحدة النسبة المحكية حتى يرد الالجاب والتلبس
على شي واحد فان وحدتها مستلزمية لهذه الواحدات
وعدم وحدة شي منها مستلزمية لعدم وحدة هذه
النسبة المحكية والا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع
التناقض باختلاف الالات نحو زيد كاتب اي بانتم
الوسطى ليس بكاتب اي بانتم التثنية والعقبة
نحو النجار عامل اي بالتثنية والمفعول به نحو زيد نجار
اي نمر واليس بشارب اي بكرة والمتميز نحو عندي
عشرون اي درهما ليس بشدي عشرون اي دينارا
لا غير ذلك وبهذا المقدار تعرف تناقضات الموصوفين
واما في محصورات تنقيض الكلي السلب الجزئي ونقيض

السلب

السلب الالجاب الجزئي اي ضروريه وكذا قال ونقيض
الموجبة الكلية الخاصة بالسلبية الجزئية ونقيض السالبة الكلية
الخاصة الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض
الانسان ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحياة
بعض الانسان حيوان لا يقال لا اتحاد الموضوع فيها لان
المراد بالموضوع في تلك المسئلة الموضوع صريح في الذكر
هو متفق فانه صورات لا يتحقق التناقض فيها الا بعد التلا
فهرها في الكرم في الكلية والجزئية لان الكاتب قد يكون بان
كقولنا كل انسان كاتب لا شيء من الانسان بكاتب
وغيره من قد يصدر ان بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب واعلم ان المراد في قوله
بحياة الجزئية فكلها حكمها ومن احكام القضاء بالعكس
بما ان تصيتر شديدا لئلا لان العكس لطاق على
معيين على القضية لاحصائه من التبدل المذكور وعلى
نفس التبدل فلو لم يشتر وصار معنى فالناتج جعل
الموضوع في الذكر او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو
المقدم محولا او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو الثاني
والمحول موضوعا مع بقاء السلب والالجاب بحاله
والتصديق والتكذيب بحاله اما لا قول فلان قولنا كل
انسان باطون لا يلزمه السلب اسلا وقولنا كل شيء
من الانسان محول لا يلزمه الالجاب اصلا واما الثاني

فمنه ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب
العكس كذب الاصل كما هو شأن التلازم لا ان مجموع
التصديق والتكذيب يكون بحاله يراو به كون
الصدق بحاله اطلاقا اللفظ على اعمامه على النقيض
واذا عرفت مفهوم العكس فنقول الموجبة الكلية لا
تنعكس كلية بحوز ان يكون المحول اعم من الموضوع وعدم
جواز حمل الاخصر على كلاً اذ اعم اذ يصدق قولنا كل
انسان حيوان فلم يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس
جزئية لوجوب ملاقات متوالي الموضوع والمحول
في الموجبة كلية كانت او جزئية وبالملاقات يصدق
الجزئية من الطرفين لانا اذا قلنا كل انسان حيوان
يصدق بعض الحيوان انسان فاننا نجى شيئا
صوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان
انسان والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية ايضا
بهذه الجهة كما انشرنا وابالاية الكلية تنعكس
كلية وذلك بين بنف ولفظه ببياننا ونقول اذا
صدق سلب المحول عن كل من اذ الموضوع فيصدق
سلب الموضوع عن كل من افراد المحول اذ لو ثبت
الموضوع لشي من افراد المحول حصل الملاقات
تصح الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق الموجبة
الجزئية من الطرفين نيا في التالبة الكلية من احداهما

فانه اذا

فانه اذا صدق لشي من الانسان بجز صدق قولنا لشي
من الجز بانسان والا فبعض الجز انسان فبعض الانسان
جز هذا خلف او نضمها صفى لا قولنا لشي من الانسان
جز حتى ينتج بعض الجز ليس بجز صف والتالبة الجزئية
لا عكس لها لزوما اذ لو كان لها عكس لزوما لصدق
العكس في كل موضوع صدق الاصل وليس كذلك لانه
يصدق عكس بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصح
عكس اى بعض الانسان ليس بحيوان وانما قال الرز
لجواز صدق عكس احيانا بخصوص المادة مخصوص
بعض الجز ليس بانسان وبعض الانسان ليس بجز
واعلم انه انما لم يذكر عكس نقيض من جملة احكام
القضايا لعدم استعماله في العلوم والانتاجات كما
يسمى من الانتاج بواسطة عكس النقيض القينة
لا يقي قياسا بخلاف الانتاج بالاعكس المستوي لوجاهة
حدود القضية فيه فان قلت اذا كان كذلك فلم
ذكره في المطولات وطولوا احكامها تطويلا يكا
يمنع عن الاطالة والطبقة قلت لانه فائدة في
بيان صدق القضية بواسطة عكس نقيضها كما قالوا
امع ان الشئ كثير اما يستنتج بعكس النقيض في
كتبه الملكية كما لا يخفى على مبتغيه ومتبغية **باب**
باب مقاصد التصديقات وهو باب القياس في تعريفه

وتقيس المقياس وهو قول جنس مؤلف من اقوال
 يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة المستلزمة
 لعكسها مثلاً والمراد من الاقوال ما فوق الواحد
 رة صحة تاليف المقياس من المقدمات من سست
 صفة اقوال اشارة الى ان كونها مستلزمة في نفس
 الامر ليس بشرط لتسميتها قياساً فيتنول التعم
 يف القياس الكاذب المقدمات ايضاً لزم يخرج
 الاستقراء الغير التام والتشديد فانها وان سلمنا لا يتلزم
 مان المقصود لكونها ظنيتين وقوله عنها يخرج المقيد
 متين لا يدرى فانها لا تلزم عندها اذ ليس الاخرى
 دخل فيها لذاتها احتراز عن مثل قياس المسادات
 فان استلزمها بواسطة مقدمة اجنبية غريبة حيث
 يصدق بتحقيق الاستلزام لكافة المسادات والمنظارية
 وصيت لا يصدق فلا يتحقق كما في النصفة والرعية
 وغيرهما وايضا احتراز عن مثل جزاء الجوهر بوجوب
 ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا بوجوب ارتفاعه
 عه ارتفاع الجوهر المنتج لقولنا جزاء الجوهر جوهر فانه بوا
 سطة عكس نقبض الكبرى اعني قولنا وكل ما بوجوب
 ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر قولنا فهو النتيجة
 ومعنى افرتيتها ان لا نكون احدي المقدمات القياس
 الاقتراني من الصغرى والكبرى والاستثنا نية من شرط

او الرافعة

او الواضحة واما ان لا يكون جزء من احدي المقدمات فيغير
 مستلزم وانما شرط الاخرية اذ لو لا هذا كان اما هذيانا
 او مصادرة على المطلوب مشتملة على الدور والمردوب
 عنه فان قلت القضية المركبة المستلزمة لعكسها
 وعكس تقيضها يصدق عليها التعريف ولا يسمى قياساً
 قلت لانها لا تسمى اقوالاً بل قولاً واحداً مركباً
 كذا اجابوا وهو اي القياس قسمان لانه اما اقتراني
 ان لم يكن النتيجة او تقيضها مذكورة فيه بالفعل
 سورة لا مادة كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
 محدث فكل جسم محدث وهو ليس بمذكور في القياس
 بالفعل لا تقيض بل بالقوة لذكر مادة دون صورة
 واما استثنائي ان كانت النتيجة او تقيضها مذكورة
 فيه بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهي النهار موجود ومذكورة فيه
 بالفعل اي بصورتها او نقول لكن النهار ليس بوجود
 فالشمس ليست لطالعة فتقيض النتيجة اي الشمس طالعة
 مذكورة فيه بالفعل ولما فرغ من تعريف القياس تقيس
 لا قسمين شرع في تقسيم كل من القسمين واحكامه
 ما القياس الاقتراني مشتمل من حدود ثلثة موضوعات
 المطلوب وعمول والمكسر بينهما في المقدمات فنقول المكرر
 بين مقدمتي القياس فصاعداً يسمى حد الصغر لانه

في المثال المطلوب كالقول
 في المثال المذكور وهو
 صوغ المطلوب صحيح
 في المثال المذكور وهو

في الغالب اقل افراد من المحمول فيكون اصغر لانه ومحموله
 يسمى هذا اكبر لانه في الغالب اكثر افراد او المقدمة التي
 فيها الاصغر يسمى الصغرى لانها ذات الاصغر وصاحب
 صاحبها والتي فيها الاكبر يسمى الكبرى لانها ذات الاكبر
 ومشتقة عليه وبهيئة التلخيص من الصغرى والكبرى كى
 شكلا تشبيها لها بالهيئة الجسمية اى سمة
 من حاطة الحد الواحد والحدود بالمقدار والاشكال ار
 بعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول لانه يدير الى الانتاج وادعى
 النظم فكل الطبيعة فان الطبيعة على الانتقال من الشئ
 لا الواسطة التي يقتضيه حكم حكم المطلوب وان كان با
 لعكس اى موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع
 كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض
 طيور ناطق وان كان موضوعا فيهما اى في الصغرى
 والكبرى فهو الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل
 انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق او محمولا فيهما
 فهو الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الغرس
 حيوان فلا شئ من الانسان بغرس وانما كان هذا
 ثانيا وما قبله ثالثا لان هذا يشترك الاول في
 اخصر مقدمته وهي الصغرى لاشتمالها على موضوع
 المطلوب وذلك شاركة في اخر مقدمته وهي الكبرى

بخلاف

بخلاف الرابع اذ لا شراكة له اصلا مع الاول فمقدمته
 الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والفرق بينها
 بحسب الماهية والشرف من وجوب الانتاج
 ان الاول ينتج المطالب الاربعة الكليتين الموجبة
 والسالبة والمزيجيتين الموجبة والسالبة والثاني
 ينتج السالبتين لا الموجبة والرابع والثالث
 ينتج الجزئيتين لا الكلية وبحسب الشرايط
 فالاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى والكم الكلية
 الكبرى والثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمة
 بالاجاب والسلب والكم كلية الكبرى والثاني
 بحسب الكيف ايجاب الصغرى والكم كلية احدى القدر
 متين والرابع بحسب الكيف والكم ايجاب المقدمتين مع
 كلية الصغرى واختلاف مقدمته بالاجاب والسلب
 مع كلية احدى القدر والبراهين الى المطلوبات والشكل
 الرابع منها بعيد عن الطبيعة جدا لانه لفتة الاول القدر
 بعبء الطبيعة الوارد على النظم الطبيعة في كلتا القدر
 متين والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج
 الى رد الثاني الى الاول لانه كفاية قربة من الاول يتقاد
 باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رد الثاني الى الاول
 ول بخلاف الثالث والرابع لانهما بعيدان عن الاول
 النسبة اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ثروة في الحقيقة

لا الاول كلية بل الاول الاول بل في الضرورة الاولى من اول الا
 قول كما علم في المثلثات وكذا القياس لا يستثنى الى الا
 قتراني بالنعكس وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدميه بالا
 يجاب والسلب اذ لو اتفقتا فيهما لزم الاختلاف
 المطلوب لعدم الانتاج وهو صدق القياس الوارد على صو
 رة نارة مع ليجر النتيجة واخرى مع سلبها وهو يتدل
 على ان النتيجة ليست لازمة لاذلة الاستدلال باختلاف
 مقتضى الذات اما عند اجاب المتقدمين فكمول كل شئ
 حيوان وكل ناطق وكل فرس حيوان واما عند سلبها
 فكمول كل شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس او من
 ان يلقح بحجر والشكا الاول هو الذي جعل معيار العلوم اي
 ميزانها والمعيار الوزن فتورده به منها يجعل دستوراً
 اي مرجعاً يقتضي به وينتج منه المطر وحرور الشمس اربعة
 والقياس يقتضي ستة عشر ضرباً حاصلة من ضرب الصفو
 يات المحصورات الاربعة الكبريات كذلك غير ان اجاب
 الصفري كقط في انية حاصلة من ضرب السالبين
 الصفريين في الكبريا بالاربعة وكلية الكبرى سقطت
 اربعة اخرى حاصلة من ضرب الكبريين الجريئين في
 الصفريين المطلوبتين فبقى اربعة اضرب الضرب الاول
 موجبتان كليتان ينتج موجبة كلية كقولنا كاجسم
 مؤلف حدث فكل جسم حدث الثاني كليتان والكبرى

ينتج

ينتج سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف تقديم
 وكل جسم ليس تقديم الثالث موجبتان والصفري جزئية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض
 جسم حادث الرابع موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا بعض جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف تقديم
 فبعض جسم ليس تقديم واني رتبته هذه الترتيب باعتبار القيمة
 النسخة ما لصدرب الاول انتج اشرف المحصورات وهي الموجبة والـ
 الكلية لا شئ لها على شرفين الاجاب والكلية والفاني ينتج لـ
 لية الكلية وهي اشرف من الموجبة لان شرف الكل كونه من وجوده
 متعددة كونه من ملاء ومصبوطا ونافعا في العلوم ازدياد شرف
 الموجبة وليس في نتيجة الرابع هي من الشرفين والقياس الاقتران
 فتم اقسام من وجود اخر لانه اما من جملتين كما مر غير مرة واما من
 متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
 كان النهار موجودا فالارض فالارض فالارض مبيضة ينتج ان
 كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة لان ملزوم الملزوم واما من
 منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج اما
 زوج الزوج او زوج الفرد لانه اما ان تنقسم الى المنقسمين
 وبين او لا ينتج كل شئ قسم عددها فرد او زوج الزوج او زوج
 الفرد لان الصادق من المنفصلة الاولى ان كان الفردية فردية
 احدها قسم النتيجة وان كان الزوجية وهي مقصورة في قسمين
 كونه الصادق احدهما قسم المذكرين في النتيجة ايضا فتصدق

وهو الموجبة الكلية
 والكلية من الموجبة الكلية
 فتم من البنية الجزئية

العالم يتغير وكل يتغير حادث
 العالم حادث

اي شئ انية للشيء الى الاربعة
 انقسمت الى الاثنين والاربعة

انما هو
 انما هو من الشئ

النتيجة المركبة من الاقسام الثلاثة قطعا واما من جملة متصله يكون
 كلما كان هذا اننا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل
 كان هذا اننا فهو جسم لان الصادق على كل ما صدق
 عليه اللازم صادق على الملزوم قطعا واما من جملة منفصلة
 كقولنا كل عدو انا نزوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمقتضى
 وبين وكل عدو انا فرد واما منقسم بمقتضى لان المساوي
 لاجل المقابلة بين مقابله لآخر واما من جملة كقولنا كل ما كان
 بهذا اننا فهو حيوان كل حيوان فهو ابيض او اسود
 ينتج كلما كان هذا اننا فهو ابيض او اسود لان انتقام
 كل مما يصدق عليه اللازم يستلزم انتقام الملزوم فانه
 هي الانتقام في الافتقار والاستغناء بحيث في تحقق انتقام
 جهات المطولات واما القياس استثنائي فلا يخرج الشرطية
 من ان يكون متصلة او منفصلة حقيقة او ممانعة بجمع
 او ممانعة لخلو فالمتصلة تنتج بوضع المقدم وضع النتائج
 ويرفع الثاني بوضع النتائج المقدم الثاني وحقيقة بوضع كل من
 الاجزى في رفع الآخر ويرفع كل منهما بوضع الآخر اربعة وممانعة بوضع
 كل منهما بوضع الآخر فقط اثنان وممانعة لخلو برفع الكل منهما بوضع
 الآخر فقط اثنان في المتصلة واثنان في ممانعة بجمع واثنان في ممانعة
 لخلو هذا الكلام الكلي والى بعض ما ذكرنا اسرار قوله واما القياس
 الاساسي فالشرطية الموضوعية فانه ان كانت متصلة فاستثنا
 عيبن المقدم ينتج عيبن الثاني لان وجود الملزوم يلزم وجود اللازم

على كل ما صدق
 عليه اللازم
 كقولنا كل عدو انا نزوج

في كل ما كان هذا اننا فهو حيوان
 في كل ما كان هذا اننا فهو جسم

والا

والاستثناء، نقيض العام ينتج نقيض المقدم لان عدم اللازم
 ملزوم عدم الملزوم ولا ينتج اسب، عيبن الثاني والاستثناء، نقيض
 المقدم سبب، فالاستثناء، اعم من الوضع وبمقتضى سبب، العيبن من
 الرفع وبمقتضى سبب، السعوض فان قلت هذا صحيح فيما اذا كان
 الملازمة عامه اما اذا كانت مساوية فاستثنا، عيبن كل ينتج عيبن
 الاخر واستثنا، نقيض كل ينتج نقيض الاخر كما قال في الاصول ان
 الحكم قطعي في الصور الاربع قلت المساوية في حقيقة ملازمة
 فكل ممكن من الاربع ملازمة من الملازمين الا يرى ان استلزام
 وجود اللازم وجود الملزوم فيرابط بين حيث انه لازم بل من حيث
 انه ملزوم وكذا استلزام عدم الملزوم عدم اللازم من حيث ان
 الملزوم لازم وان كانت منفصلة فاستثنا، عيبن احدى جزئي
 ينتج نقيض الاخر لان وجود احد المعاندين صدق فاستلزم عدم الا
 فانه في حقيقة وممانعة بجمع واستثنا، نقيض احدهما
 ينتج عيبن الاخر لان عدم احد المعاندين كذا يستلزم وجود
 الاخر وهذا في الحقيقة وممانعة لخلو والاعتراض كما في
 التفصيل والاصل ما ذكرنا ويحيد السعويل والامثلة بخلاف
 فية ومن ابواب المنطق ابواب الصناعات فليس لان المنطق
 كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة فلما تم التلويح لا ممانعة
 الصورة اشار لا ممانعة المادة ايضا فقال من جملة الصنا
 عات عند البرهان وهو قيس ما لف من مفاهيم تعينة لانتاج
 يقيني اعم من ان تكون ضرورية او ممكنة بهما فالقياس جنس

في كل ما كان هذا اننا فهو حيوان

في كل ما كان هذا اننا فهو حيوان

النظرية هي القضية التي
 يتوقف معرفتها على فكر
 الضرورية هي القضية
 التي لا يتوقف معرفتها على فكر

يتناول الحق والمال في ذكره يتعلق به قوله من مقدمات ^{للمقدمة}
 يخرج الخطابة ويجعل دونهما وتقول لانت ج يقيني ^{ما يكون} ^{الشيء لا بد}
 ليشتم التعريف على العلة الرابع فالألف اشارة الى الصورة ^{التي لا بد}
 بالاطاعة والاعمال بالاشتمال وهو قوة العاقل والمقدّمات
 مادة ولا انت ج يقيني عاقله واليقينيات اق مكنة لان حكم
 العقل بالاطاعة من الحكم او معناه والا وان لم يتوقف
 على وسط جاز في الذهن فهو ادبيات وان توقف فهو قضائيات
 ترها معناه وان اما ان لا يتوقف اليقين به بعد الاكس على شيء
 او يتوقف والا والاحكامات فالاحكام ان كان الحكم الظاهري
 فهو المشاهدات وان كان الحكم الباطن فهو الوجوحيات وان كان
 يتوقف على حكم العقل بالمتنازع توافق المجتهدين على الكذب او غيره
 فان توقف على حكم المشاهدة فالجوابات وان توقف على حدث
 فالجوابات وهذه اوجه الظبط لا تحصر العقل والاعمال
 اشار بقوله احدهما او ليسا كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل
 اعظم من الجزء فان محال كثر لا يتوقفان الا على تصور الطرفين
 فمن وضع ان يكون قد يكون اعظم من الكل كما في داء القبل فهو
 لم يتصور معنى الكل والجزء ومشاهدات وهي محسوسات ايضا
 كقولنا الشمس مشرقة في المشرق والبصر والى حركة في الحواس
 بالحد والجزءات كقولنا السمو نيا سهل الصفر اي اذ لو لم
 يسر بالما وقع الاسرار لتبين شرها كليا او كنهها فيتوقف
 الشكيبين فيها على تكرار المشاهدات وحديثات هي مقدمات

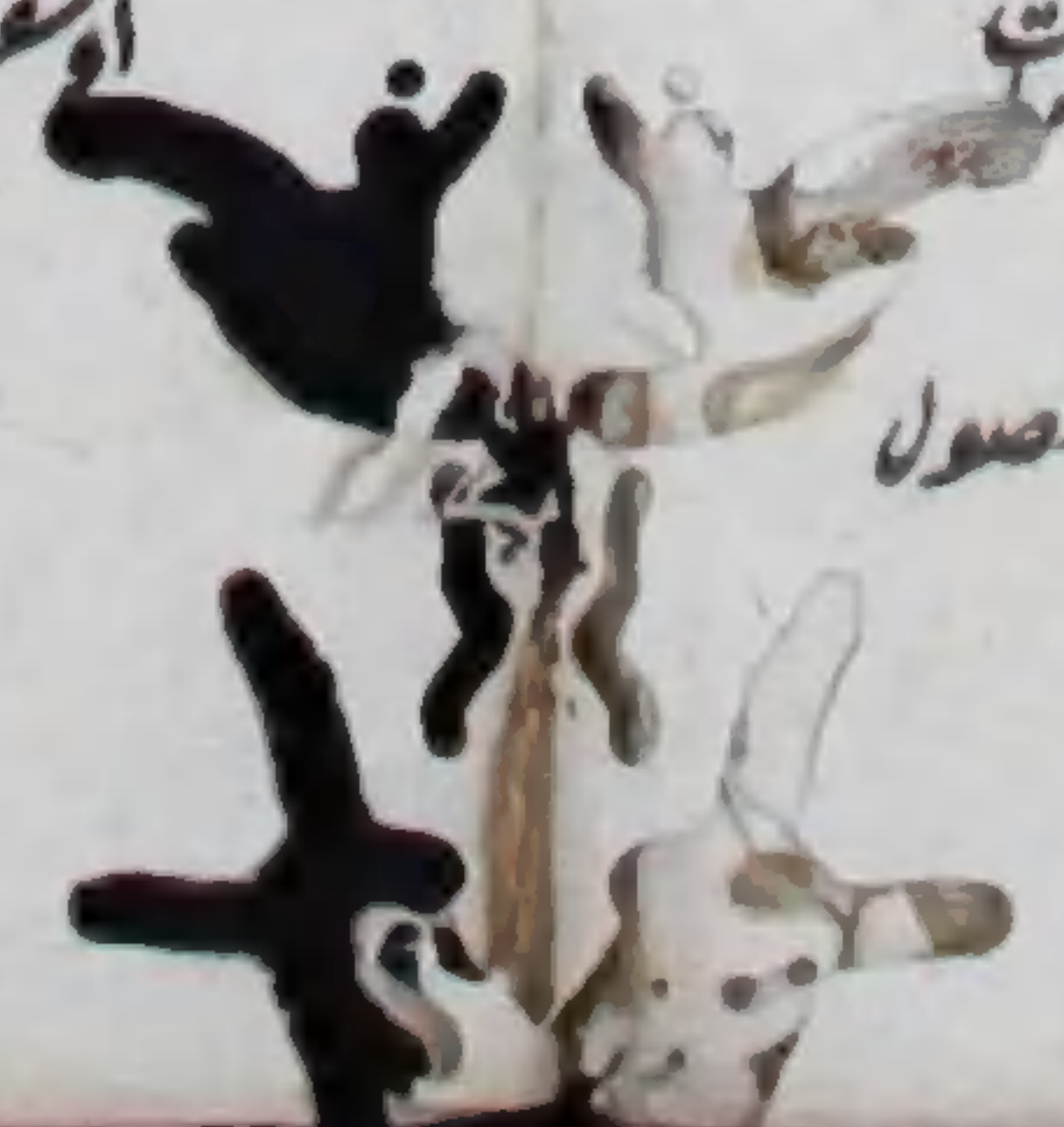
موصول

موصول اليقينين فيهما بسنوح البهاوي ولطائف للمذمومين وهو
 هو المعنى كدس ولا حركت فيه بخلاف الفكرة فانه تدريجي لا دفني
 ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه باسرها والسطوة اما في الجد
 ليس الا بالقليلة والكثرة لا بد دفع كقولنا نور القمر
 مستفاد من الشمس بواسطة مدة شكاله المختلفة
 قريبا وبعدا منها ومتواترات وهي القضايا التي يحكم العقل
 بها كما انها نقلها قوم لحيل العقل تواطوهم على الكذب
 ومصادقة حصول اليقينين كقولنا محمد عليه ادعى النبوة
 واظهر المعجزة على يلائمة كعدنا بالبلدان النائية والا
 بام الحاضنة وقضايا قياسا ترها معها كقولنا الاربعة
 زوج سبب وسطا حاضري الذميين وهو الاقام ليا
 وسر فان الذميين ترتب في حال ان الاربعة منقمة ليا
 وبين وكل ما كان كذلك فانه زوج فالاربعة زوج والثاني
 من الصناعات المحسوسات وجدل وهو قبحا افسد مؤلف
 من مقدمات مشهورة فحصل ويختلف باختلاف الزمان
 والامكنة والازمنة والافتران وغيرها والخطابة قياسا
 سات مؤلف مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه
 كنبى او دوا مظلومة معتقد فيها اعتق دارا جازي كل
 حايط نيتهم التراب تروهم والشعر قياسا ماليف
 من مقدمات ينسب منها النفس نحو في بالقوة ليا
 او عرض نحو العمل مرة موهبة والمقالات قياسا ماليف

بغيرها كما لا بد من كمالها

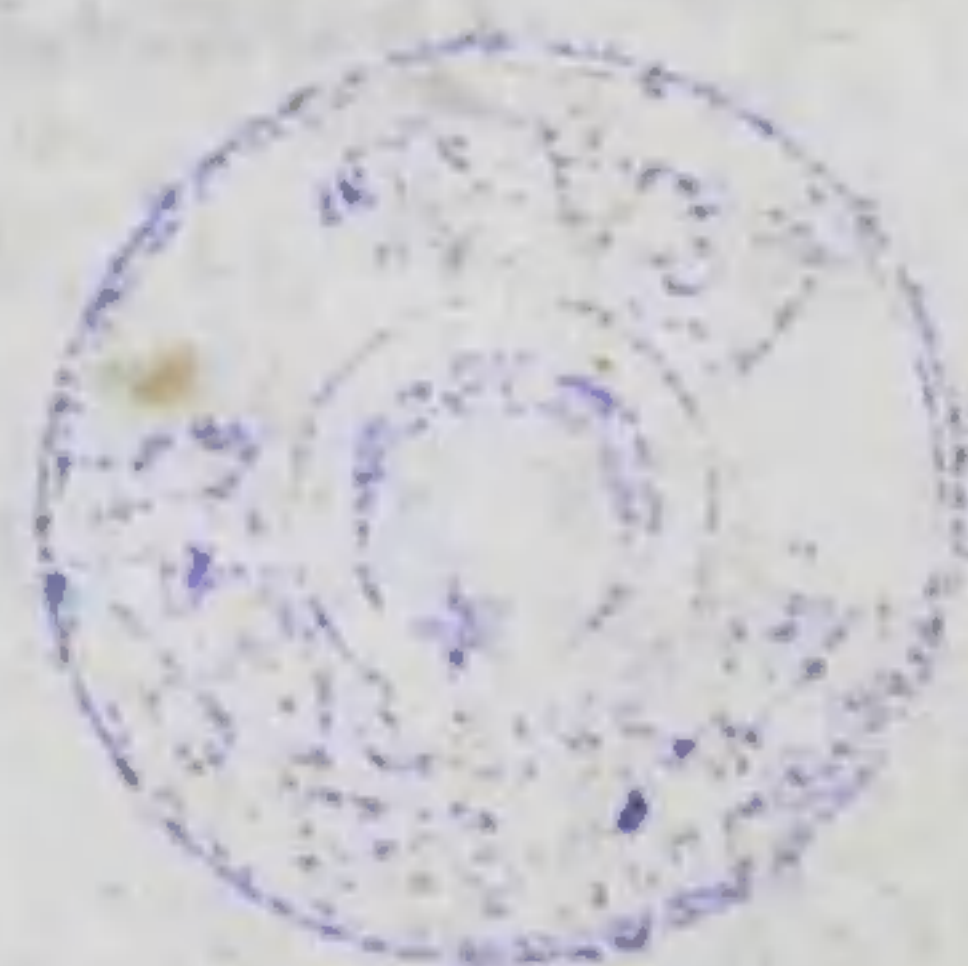
مقدم الحواس بها كقولنا

كذلك ان شك المذموم واجب



من مقدمات شبيهة بالحق ولا يكون حقا ويسمى سقط
 او شبيهة بالمقدمات المشهورة وبشيء غيبه او مقدر
 مات وحجية كاذبة كما يقال ان وارا العالم فضاء ولا
 يتناهي وهذا ايضا ان قويل بها حكيم يسمى سقطا ان
 قويل بها جدي يسمى مشا غيبه فاللفظ لفظة منحصرة
 في القيمتين السقط والمشا غيبه والمعد ان المعنى عليه
 هو البرهان غير لان تحصيل العقائد بحقه وترتيب
 العقد الباطلة ليس الاية وليكن بهذا اخر افرا
 الرسالة في المنطق فتمنا الله بالعقائد

- بحقه وزوال العقد الباطلة
- وحشرنا في امره السعداء
- الضاحك وبواند في
- هذا سلم مع النبي
- والاسلمين نعمنا
- بعون الله
- وصن
- تفهيقه
- بحمد



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yeni No	
Eski No	457

